

مزالق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي
أسبابها، ونتائجها، وطرق علاجها

إعداد

دكتورة/ سمحاء عبد المنعم أبو العطا عطية

أستاذ مساعد ورئيس قسم الفقه

بكلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان - جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الشريعة منهاجاً لحياة البشرية، وصلاة وسلاماً على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، فقد شهد العصر الحديث تطوراً سريعاً في مجال التقنيات، التي يُعدّ توظيفها في مجالات الحياة المختلفة تسخييراً من الله لنا، ومن أبرز هذه التطورات ظهور الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence).

وبما أن هذه الظاهرة المعاصرة لها آثار شرعية واجتماعية كثيرة، كان من الواجب على الفقه الإسلامي أن ينظر في الأحكام المتعلقة بها، واضعاً في اعتباره مقاصد الشريعة، وضوابط الإفتاء، وأصول التعامل مع غير العاقلين.

لأن الفتوى ليست مجرد إجابة تُلقى على المُستفتي، بل هي أمانة عظيمة، تُلامس بها ضمائر الناس وعقولهم، وقد تُغيّر بها مسار أسرة، أو تهدم بها سكينه مجتمع، ولأن في زمننا هذا وجدنا فتاوى تُشتت ولا تُرشّد، وتزرع الشك بدل أن تبني اليقين، كان لزاماً علينا توخي الحذر، والتثبت فيمن نأخذ عنه أمر ديننا، حيث لم يعد ذلك أمراً هامشياً، بل أصبح ضرورة ملحة.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسد ثغرة بحثية حيوية، من خلال التعمق في دراسة فتاوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل نتائجها على الأفراد والمجتمعات، وعلى فهم الدين نفسه، وصولاً إلى اقتراح طرق علاج علمية وعملية لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التطبيقات.

إشكالية البحث: تأتي أسئلة البحث على النحو التالي:

- (١) هل يمكن أن تحل تطبيقات الذكاء الاصطناعي محل المفتي البشري؟
- (٢) هل يوجد مزالق شرعية وعلمية ناشئة عن الإفتاء والبحث الفقهي عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟ وما أسباب وجودها؟
- (٣) ما الذي ترتب على وجود تلك المزالق في مجالي الإفتاء والبحث الفقهي؟

٤) كيف يمكن معالجة تلك المزالق، وضبط استخدام تلك التطبيقات ضمن إطار شرعي وأصولي يضمن صحة الفتوى وسلامة مقاصدها؟
أهداف البحث:

بعد أن تنامي إلى علمي أن (دار الإفتاء المصرية) في طور تجريب تطبيق ذكاء اصطناعي معني^١ بالإنفتاء، رأيت أن أتبع تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأكثر استخدامًا في مجالي الإنفتاء والبحث الفقهي؛ للتحقق من خلو تلك التطبيقات من المزالق التي تتسبب في وجود أخطاء في الفتوى بشكلها النهائي، على أمل أن نصل إلى (تطبيق شرعي) يتلافى تلك الأخطاء، وفي سبيل ذلك أسعى في بحثي هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) بيان أوجه الفرق بين المفتي البشري والرقمي، لتحديد مدى إمكانية أن يحل الرقمي محل البشري.

٢) البحث في إمكانية وجود مخاطر ومزالق علمية ومنهجية تعتري الإنفتاء والبحث الفقهي عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ورصد أبرز ما يظهر منها مدعمًا بنماذج واقعية من تطبيقات مختلفة للذكاء الاصطناعي.

٣) الوقوف على أهم النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالي الإنفتاء والبحث الفقهي.

٤) اقتراح ضوابط تقلل من الآثار السلبية الناجمة عن استخدام تلك التطبيقات في مجالي الإنفتاء والبحث الفقهي.

الدراسات السابقة:

تناولت كثير من الأبحاث موضوع الذكاء الاصطناعي من جميع جهاته سلبيًا وإيجابيًا، وقد استفدت منها في بحثي هذا، وذكرت تلك الدراسات في فهرس المصادر والمراجع، إلا أنه رغم أهمية تلك الأبحاث التي لها فضل السبق والتي استفدت منها كثيرًا، إلا أن دراستي تختلف عنها في كونها تستهدف التركيز على مناطق الضعف والقصور تحديدًا - بشكل

تطبيقي - في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالي الإفتاء والبحث الفقهي،
وطرق معالجة ذلك القصور.

خطة البحث:

تتألف من مقدمة ومبحث تمهيدي، وثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:
مقدمة.

المبحث التمهيدي: تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان أهميته في الإفتاء والبحث الفقهي.
المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي.

المبحث الأول: أسباب مزلق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث
الفقهي.

المطلب الأول: غياب الأهلية والمسؤولية الشرعية للمفتي.

المطلب الثاني: غياب الدقة والانحياز.

المبحث الثاني: نتائج مزلق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث
الفقهي.

المطلب الأول: فقدان الثقة.

المطلب الثاني: تراجع مهارات البحث الفقهي.

المبحث الثالث: طرق علاج مزلق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء
والبحث الفقهي.

المطلب الأول: تعزيز ثقة المختصين، وتنمية مهارات المفتين والباحثين.

المطلب الثاني: الحسبة على الإفتاء عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، وذلك عن طريق
تتبع أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال طرح عدة فتاوى وأسئلة علمية عليهم، ثم

تحليل تلك الفتاوى، وبيان مدى دقتها ومطابقتها لمقتضى الحال في الإفتاء والبحث الفقهي، ثم تقديم معالجة نقدية، وتوصيات عملية لما وُجد بها من مزالق.

منهجية البحث:

- ينطلق البحث في تحديد وجود مزالق لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي من عدمه من خلال قياس ثلاثة أمور، وهي: (الدقة، والحيادية، والمسؤولية).

- استخدمت أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي انتشاراً، ونظراً لأن التطبيقات يتم تحديثها بصفة مستمرة، فأردت توثيق تلك الملاحظات؛ لأنه ربما يتم تداركها بعد ذلك وتلافي تلك العيوب بعد التحديثات، وربما يستنكر مستخدمو تلك التطبيقات ما أقول، لذلك أخذت لقطات من الشاشة (screen shots) لما واجهني من أخطاء متعلقة بالإفتاء والبحث الفقهي (وجميع تلك اللقطات كانت في الفترة الزمنية من ١ / ٦ / ٢٠٢٥ إلى ٧ / ٧ / ٢٠٢٥ م).

- استخدمت النسخ المجانية من تلك التطبيقات؛ لأنها الأكثر انتشاراً، وهي التي يقوم باستخدامها شرائح المجتمع المختلفة، ولكن استعنت بالنسخة المدفوعة من (ChatGPT) مرة واحدة عند عقد مقارنة بين الفتوى في النسخة المجانية والمدفوعة.

- بعد تجربة عدة تطبيقات تبين لي أن أقربها نفعاً في الجانب الشرعي هو (ChatGPT)، فجاءت أكثر الممارسات عليه بعد ذلك؛ لأن باقي التطبيقات كانت تعطي إجابات صادمة وبعيدة كل البعد عن الإجابة الصحيحة.

وبعد، فهذا جهد المقل، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت فيه إلى الصواب، والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يمن علينا بالفقه في الدين، وأن يجعلنا من الهداة المهتدين، غير الضالين ولا المضلين.

الباحثة

المبحث التمهيدي: تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان أهميته في الإفتاء والبحث الفقهي

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء لغة: مصدر ذكى يذكى ذكاءً، وهو بمعنى سرعة الفطنة والفهم^(١).

واصطلاحاً: "قدرة الإنسان الفطرية على الفهم والاستنتاج والتحليل"^(٢)، فالذكاء في أصله فطرة خلقية، تعطي الإنسان القدرة على التعامل مع المعطيات فهماً واستنتاجاً، حتى يتخذ القرار الصحيح.

الاصطناعي لغة: اصطناع على وزن افتعال، من الصنع، ويستفاد من دلالة "الصنع" في اللغة أنه: ما كانت حالته غير طبيعية من خلال تدخل تطوير بشري أو عن طريق الآلة والتقنية^(٣).

واصطلاحاً: افتعال من الصناعة، ويطلق عدد من الفقهاء مصطلح الصناعة على "المزاولة اليدوية لإيجاد الأشياء"^(٤)، وهي صورة من صور الصناعات التي يعبر عنها بالحرفة. في

حين يأتي معنى الصناعة بأعم من التحديد المذكور، ومن التعريفات المعاصرة لها:

- هي عملية يتم بها تحويل مادة خام من حالتها الأصلية إلى صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً.

- كل عمل من شأنه تحويل مادة إلى منتج تتوافر فيه المواصفات التي تجعله صالحاً للاستخدام^(٥).

^١ لسان العرب لابن منظور (١٤ / ٢٨٧)، المصباح المنير للفيومي (١ / ٢٠٩) (مادة/ ذكي)

^٢ الذكاء الاصطناعي وأثره في الضمان في الفقه الإسلامي، عبد الرحيم محمد عبد الرحيم (١ / ٧).

^٣ معجم اللغة العربية، أحمد مختار عمر (٢ / ١٣٢٣) بتصرف (مادة/ صنع).

^٤ انظر: معجم لغة الفقهاء، د. محمد رواس قلعه جي، ط ٢ / ١٤٠٨ هـ، دار النفائس، بيروت (ص ٢٧٧).

^٥ انظر: القيود الواردة على الحرية في مجال الصناعة وموقف الفقه الإسلامي منها، د. أحمد عيد (ص ٢٤ - ٢٩).

ومن أنسب التعريفات أنها: الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال تشكيل الأشياء، تمييزاً عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من غير تدخل الإنسان^(٦).

والذكاء الاصطناعي تقوم فيه الآلة مقام الذكاء البشري من حيث التعلم والتحليل، بفضل برمجيات متطورة تغذيها خوارزميات تحاكي طريقة تفكير البشر، بل وتتفوق عليها أحياناً في الدقة والسرعة، ويُعرّف كمركب وصفي بأنه: "جملة من القدرات الخوارزمية الآلية التي تحاكي العقل البشري استنباطاً واستنتاجاً وتحليلاً وتحريراً"^(٧).

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: قدرة آلة على أداء بعض الأنشطة الذهنية، كالاستدلال، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والتعلم.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي: هناك عدد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تساعد في الإفتاء والبحث الفقهي، سواء كانت مخصصة لهذا الغرض أو يمكن تكيفها لذلك، مثل:

تطبيقات عامة يمكن استخدامها في البحث الفقهي:

١ - Chat GPT-٥, ٣: يستخدم للمساعدة في المقارنة بين المذاهب، كتابة بحوث فقهية.

٢ - Gemini (Bard) سابقاً: أداة ذكاء صناعي من جوجل.

٣ - Copilot: أداة ذكية من مايكروسوفت، مدمجة في تطبيقات أوفيس.

٤ - Perplexity AI: هو محرك بحث ويب، يجيب مع الاستشهاد بمصادر من الإنترنت.

٥ - المساعد (Poe): متعدد الأغراض، يكتب، يرمج، ينشئ صوراً.

^٦ انظر: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية لتطوير العملية التعليمية، ليلي مقاتل (ع/ ٤) (مج/ ١٠) (ص ١١٢).

^٧ ضوابط الفتوى الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي، د/ آمنة مدوخي (ص ٨٦).

المطلب الثاني:

أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي

أولاً: المقصود بالإفتاء والبحث الفقهي.

الإفتاء لغة: مصدر الفعل: "أفتى"، يقال: أفتاه في الأمر، أي أبانه له، ويقال: استفتيته فأفتاني

إفتاء، أي أجابني، وأفتيته في مسألة، أي أجبته عنها، والفتيا والفتوى: ما أفتى به الفقيه^(٨).

وإصطلاحاً: إخبار الفقيه بالحكم الشرعي لمن سأل عنه، وهو بمثابة التوقيع عن الله،

فالحاكم، والمفتي، والشاهد، كل منهم مخبر عن الله تعالى^(٩).

فالفقهاء صناعة لا تولد من نصوصٍ محفوظة، بل من وعي الفقيه بها، وفهمه للسائل

وسياقه، وهو ما لا تدركه الآلة، مهما بلغ اتساع معرفتها أو سرعة استجابتها.

والإفتاء عن طريق الذكاء الاصطناعي يكون عن طريق توجيه السؤال لأحد التطبيقات

الذكائية، والتي بدورها تقوم بالإجابة فوراً عن السؤال.

أما البحث الفقهي فهو: "دراسة مبنية على قواعد معينة وأصول مرعية لمجموعة من

الحقائق، بقصد التوصل إلى حكم، أو أحكام فقهية جديدة، أو اختيار حكم، أو أحكام سبق

التوصل إليها وقوتها الأدلة"^(١٠).

والبحث الفقهي عن طريق الذكاء الاصطناعي:

يكون عن طريق طلب الباحثين المساعدة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رسائلهم

الجامعية أو أبحاثهم العلمية في موضوعات فقهية، فيقوم بتجميع المادة العلمية التي طلبوها

منه.

ثانياً: أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي.

^٨ لسان العرب (١٥ / ١١٤٨)، المصباح المنير (٢ / ٤٦٢) (مادة/ فتى).

^٩ انظر: الفروق للقرافي (٢ / ١١٠).

^{١٠} البحث الفقهي، إسماعيل سالم عبد العال (ص ١٢ - ١٣).

إن الذكاء الاصطناعي - حين يُستثمر في ضوء ضوابط شرعية ومنهجية راسخة - يمكن أن يصبح ذراعاً معرفياً ثميناً للمشتغلين بالإفتاء والبحث الفقهي، يُيسر عليهم فهم النصوص، وربط المسائل، ومقارنة الأقوال، لكنه بحاجة إلى عقل بشري ناضج، تدير هذه القوة ولا تنساق خلفها.

وتأتي أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي كونه يساعد في كثير من الأمور، مثل:

١- توفير الوقت على المفتين والباحثين: فما كان يستغرق أياماً، صار يُنجز في دقائق، كتبوع الخلاف الفقهي في مسألة ما، واستخراج النصوص الفقهية الدقيقة من آلاف الكتب في لحظات.

٢- الفهرسة والتصنيف: وهذا يُسهّل على المفتي والباحث الوصول إلى المسائل ذات الصلة بضغطة زر، كذلك فإنه يُترجم مُلخص الأبحاث والرسائل العلمية في ثوانٍ معدودة، كما يمكنه بسهولة رومنة فهرس المراجع، أي تحويل أسماء المراجع ومؤلفيها إلى الأبجدية الرومانية - اللاتينية - بهدف تسهيل إدراج تلك المراجع في قواعد بيانات دولية مثل: Google Scholar و Scopus.

٣- البحث الفعال: تُسهّم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الوصول إلى مصطلحات ذات صلة بموضوع البحث، أو اكتشاف الروابط الدلالية بين النصوص، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد.

٤- مقارنة المذاهب والأقوال: يستطيع الذكاء الاصطناعي مقارنة أقوال الفقهاء في مسألة معينة، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، وعرض الأدلة التي استندوا إليها.

ومع هذه الأهمية، لا بد من التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي يبقى أداة مساعدة في الإفتاء والبحث الفقهي؛ لأنهما يتطلبان فهماً عميقاً للسياقات، والمقاصد الشرعية، والتغيرات المجتمعية، والقدرة على الاستنباط والاجتهاد التي لا يمتلكها الذكاء الاصطناعي حالياً.

لذا فإنَّ ما يلي من هذا البحث سيتناول المزالق والمخاطر محتملة الحدوث عند استخدام تلك التطبيقات، مع بيان أسبابها، ونتائجها، وسبل علاجها، وذلك ضمن ضوابط معرفية شرعية وواقعية.

المبحث الأول:

أسباب مزالق^(١) تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: غياب الأهلية والمسؤولية الشرعية للمفتي.

المطلب الثاني: غياب الدقة والانحياز.

تعود مزالق استخدام تلك التطبيقات إلى عدة أسباب جوهرية، ومن أهم تلك الأسباب: غياب الأهلية والمسؤولية الشرعية للمفتي، غياب الدقة، الانحياز) وتفصيل ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: غياب الأهلية والمسؤولية الشرعية للمفتي

لا شك أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تم تغذيتها بكل ما يحتاجه الفقيه من كتب علوم القرآن، والسنة، واللغة العربية، والفقه، وأصوله، وغير ذلك، بحيث يمكنه الإجابة عن جميع ما يوجه إليه من أسئلة، بل وزد على ذلك أنه إن لم يجد ما يسأل عنه في هذه الكتب

^{١١} المزالق لغة: جمع مزلق، ومعناه تزلج الشيء عن مقامه، ويطلق أيضاً على الزلل، قال تعالى: {وَوَيْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا} [الكهف: ٤٠] أي: تزل فيها الأقدام لملاستها، وهو مصدر قولك: زلقت رجله تزلق زلقاً، والمزلقة: الموضع الذي لا يثبت عليه قدم. معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢١)، فتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٤١) معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار (٢/ ٩٩٢) (مادة/ زلق).

ويمكن تعريفها اصطلاحاً: بأنها الأخطاء والعيوب التي تعترى الشيء، فتَحَطُّ من قدره وتُظهِر عَوَازِهِ.

والمقصود ب(مزالق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي): الانحرافات العلمية أو المنهجية التي يقع فيها المفتي الرقمي، فتؤدي إلى وجود أخطاء في الفتوى أو البحث الفقهي، مما يترتب عليها كثير من المفاسد، كتحريف الحكم عن مقاصده، إضافة إلى ما سيحدث بين العوام من فتنة وجدال بسبب اختلاف الفتاوى مما يؤدي لفقدان الثقة بالدين والعلماء وتشويه صورة الشريعة.

فإنه يبحث في (الويب) عبر شبكة الإنترنت، مما يجعله يصل لأي معلومة يريد لها، ولكن هنا نتوقف لنسأل أنفسنا سؤالاً:

هل تبرأ ذمة المستفتي أمام الله إن أخذ بالفتوى من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ثم تبين يوم القيامة أن القول الحق كان خلافاً لما أفتي به؟ وهل يكون إثمه على من أفتاه؟ مصداقاً لما روي عن أبي هريرة: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((مَنْ أَفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَيَّ مِنْ أَفْتَاهُ))**.^(١٢)

والجواب هنا على شقين:

الشق الأول: هل يكون إثمه على من أفتاه؟ الجواب: لا؛ لأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تحاسب لأنها لا دين لها ولا نية.

الشق الثاني: هل تبرأ ذمة المستفتي في هذه الحالة؟ لا؛ لأنه يشترط لبراءة ذمة المستفتي حتى لا يحاسب على فعله ذلك: أن يسأل مفتياً مؤهلاً يثق بدينه وعلمه؛ لأن (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)^(١٣)، ويدل على ذلك الوجوب: قوله تعالى: **{ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }** [النحل: ٤٣] دلت الآية الكريمة بدلالة إشارة النص على وجوب بحث المستفتي عن أهل الذكر المتخصصين لسؤالهم، ومن المعلوم يقيناً أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ليست من أهل الذكر.

وقد روي عن محمد بن سيرين، قال: **"إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ"**^(١٤).

هذا وقد ذكر العلماء كثيراً في كتبهم شروط المفتي الذي تؤخذ عنه الفتوى، أذكر منها - على سبيل المثال - ما ذكره ابن الصلاح في كلامه عن شروط المفتي وصفاته وأحكامه وآدابه،

^{١٢} أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا (ح/ ٣٦٥٧) (٥/ ٤٩٩)، والحاكم في مستدركه: كتاب

العلم (١/ ٢١٥) (ح/ ٤٣٦) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ولا أعرف له علة".

^{١٣} الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٨٨).

^{١٤} أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب في أن الإسناد من الدين (١/ ١٤).

فقال: "أما شروطه وصفاته فهو أن يكون: مكلفاً مسلماً ثقة مأموناً منزهاً من أسباب الفسق ومستقطات المروءة؛ لأن من لم يكن كذلك فقله غير صالح للاعتماد وإن كان من أهل الاجتهاد، ويكون فقيه النفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح التصرف والاستنباط متيقظاً"^(١٥).

وقال الإمام أحمد: "لا ينبغي أن يُفتي إلا أن يكون له نية، فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور"^(١٦).

وهنا سأقف عند بعض تلك الشروط والصفات؛ لبيان الفرق بين المفتي البشري المؤهل للإفتاء، وبين تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تؤخذ منها الفتاوى الآن.

(١) أن يكون مكلفاً: لن نتكلم عن البلوغ لأنه غير متصور في حالته، أما بخصوص العقل فنحن نتعامل مع خوارزميات تحاكي طريقة تفكير البشر، بل وتتفوق عليها أحياناً في الدقة والسرعة، ولكن بدون عقل، فهو إذن رغم ذكائه غير مكلف، وبالتالي لا يصلح للإفتاء، وقد سألته هل أنت عاقل؟ فأجاب:

^{١٥} فتاوى ابن الصلاح (١ / ٢١).

^{١٦} التحبير شرح التحرير للمرداوي (٨ / ٤٠٥٠).



٢) أن يكون مسلماً له نية: لأنه يخبرنا عن الله تعالى بحكمه، فلا يمكن أن نأخذ أمور ديننا من غير المسلم؛ لأن المفتي تقوم فتواه أساساً على الورع، والتوقف عن الخوض فيما لم يتضح له، فيسأل أكثر من مرة للاستفصال، من منطلق استشعاره المسؤولية الشرعية الملقاة على عاتقه.

وبسؤال (ChatGPT) عن ديانتها، أجاب: بأنه لا يملك ديانة، ولا يحاسب، وهو ما يعني انعدام نية الإخلاص عند المفتي الرقمي، فهو يجيب ولا يتورع عن التكلم فيما لم يحط به علماً، فكيف نجعله بأنفسنا موقَّعاً عن رب العالمين؟!



قال ابن بطال: "قال مالك: ولا يستفتى من ليس بفقيه. وذكر ابن حبيب، عن مالك أنه قال: إذا اجتمع في الرجل خصلتان رأيت أن يولى: الورع والعلم. قال ابن حبيب: فإن لم يكن علم

فعقل وورع؛ لأنه بالورع يقف، وبالعقل يسأل، وإذا طلب العلم وجدته، وإن طلب العقل لم يجده" (١٧).

(٣) أن يكون ثقة مأموناً، منزهاً من أسباب الفسق ومسقطات المروءة:

كيف نثق في أمانة تطبيق ذكاء اصطناعي في الفتوى؟ وهو نفسه إن طلبت منه عمل فيلم فاضح لمسلم أو مسلمة عبر تقنية التزييف العميق (Deepfake) لن يتورع عن ذلك، وسيقوم به في زمن قياسي بأعلى جودة، ثم يعود للإجابة عن الفتاوى بكل بساطة. وهو نفسه يمكن أن يقوم بتسهيل الجريمة الإلكترونية من سرقة المعلومات الشخصية، والصور، وسرقة الحسابات عن طريق سرقة كلمة السر والبريد الإلكتروني للضحية، كما يمكن أن نستخدمه في فك أقفال البرامج الحاسوبية والكتب المدفوعة والقنوات التلفزيونية المشفرة بعد أن يفتي بحرماتها شرعاً، وأن ذلك من صور السرقة المعاصرة!

(٤) أن يكون مدرّكاً لفقهِ الواقع (١٨) الذي يعيشه الناس: فالعلم الشرعي وحده ليس كافياً لتكون الفتوى صحيحة ومنضبطة، لذا يقول العلماء: "فمتى لم يكن الفقيه ملاحظاً لأحوال الناس، عارفاً لهم، ووضَعَ الفتيا في غير موضعها" (١٩)، "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقهِ فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان قوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر".

^{١٧} شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨ / ٢٣٥).

^{١٨} فقهِ الواقع: هو الفهم الدقيق لكل ما يتأثر به الإنسان في حياته الفردية والاجتماعية، والذي يمكن أن يؤثر في استنباط الأحكام الشرعية وتطبيقها على واقع الناس. انظر: الاجتهاد تأثره وتأثيره في فقهِ المقاصد والواقع، د/ عبد الرؤوف الإندونيسي (ص ٥٩٧).

^{١٩} الواضح في أصول الفقهِ، لأبي الوفاء بن عقيل (٥ / ٤٦٣).

"وينبغي له أن يكون فقيهاً في معرفة مكر الناس وخذاعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال، وذلك كله من دين الله" (٢٠).

ومن أمثلة عدم مراعاة المفتي الرقمي لفقهِه الواقع: أنه لا يسأل عن البلد التي بها المستفتي ليحدد أعرافهم وقوانينهم حتى يمثل لها، وهو بذلك لا يدرك السياقات الاجتماعية والزمانية التي تؤثر في الفتوى.

وبتوجيه سؤال عملي لمفتي رقمي في مسألة جدِّ فيها اجتهاد فقهي معاصر ناتج عن واقع حياة المسلمين بالغرب:

هل هناك فرق بين المسلمة ابتداءً والمسلمة حديثاً في الزواج من غير المسلم؟
أجاب، ولم يراعِ التطبيق فقهِه الأقليات عند الإجابة، على الرغم من أن السؤال يتضمن المسلمة حديثاً، وذلك غالباً مما يدل على وجودها في بلاد غير إسلامية، فقال:

☆ chatgpt.com/c/686fcc38-4cb8-800d-9b1d-feb1903e968

ChatGPT

مشاركة

□ خلاصة:

الدليل	الزواج من غير المسلم	حالة المرأة
(البقرة: 221)، إجماع العلماء.	حرام وباطل.	مولودة مسلمة
(المتحنة: 10)، إجماع السلف.	لا يجوز البقاء معه، ويجب التفريق.	مسلمة جديدة (أسلمت وزوجها غير مسلم)

? ماذا تفعل المسلمة الجديدة إذا كانت متزوجة من غير مسلم؟

- يدعى زوجها إلى الإسلام.
- فإن أسلم في العدة (إن كانت دخلت في العدة)، يمكنها البقاء معه.
- وإن لم يسلم، يفسخ العقد ولا يحل لها البقاء معه.

إذا كنت (أو أحد تعرفينه) في هذه الحالة، وأردت معرفة كيفية التصرف قانونياً أو شرعياً، أستطيع مساعدتك خطوة بخطوة.

اسأل عن أي شيء | الأدوات

بعض الأخطاء. لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

بينما في الواقع الفعلي: هناك اجتهاد معاصر في هذه المسألة كان عليه أن يشير إليه ولو باعتباره قولاً ضعيفاً، إلا أنه لم يتعرض له نهائياً على الرغم من أنه موجود في بعض كتب

^{٢٠} إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦٩) و(٤/ ١٥٧).

أهل العلم قديماً، وهو قول ابن تيمية وابن القيم^(٢١)، وأخذ به في العصر الحديث المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث^(٢٢).

وقد اجتهد المعاصرون في فهم النصوص، وأخذوا بجواز بقاء المسلمة حديثاً مع زوجها غير المسلم، وأن العقد لا يفسخ بمجرد إسلام أحدهما، بل يتحول من عقد لازم إلى جائز، ويجوز للمرأة أن تتزوج إن شاءت بعد العدة، كما يجوز لها أن تتربص بزوجها الكافر حتى يسلم، ثم يعودان إلى نكاحهما الأول من غير حاجة إلى تجديد العقد، بشرط عدم إذايتها، واستدلوا بما روي عن ابن عباس قال: ((رَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا))^(٢٣)، وبعقد موازنة بين المصالح والمفاسد في هذه المسألة، يتضح أن هناك كثيراً من المصالح المحققة من استدامة النكاح، مثل: مصلحة الدعوة وتأليف القلوب ودعوة النفوس إلى التعرف على محاسن الدين، وحض الزوج على الدخول في الإسلام، كذلك مصلحة الحفاظ على الأبناء ولم شمل الأسرة، وهو مقصد مرعي في الشريعة.

أما عن المفاسد اللاحقة من فسخ النكاح فكثيرة، مثل: المشقة التي قد تلحق المسلمة حديثة العهد بالإسلام بفرقتها لزوجها خاصة إذا كانت العشرة بينهما طيبة، وكان بينهما أبناء، قد تصرفها عن الإسلام بداية، أو موقفاً للفتنة في دينها نهاية.

^{٢١} مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٢٢ / ٣٣٧)، أحكام أهل الذمة، لابن القيم (١ / ٥٣٤).

^{٢٢} "إن كان إسلامها بعد الدخول، وانقضت العدة، فلها أن تنتظر إسلامه، ولو طالت المدة، فإن أسلم فهما على نكاحهما الأول دون حاجة إلى تجديد له، وإذا اختارت الزوجة نكاح غير زوجها بعد انقضاء العدة فيلزمها طلب فسخ النكاح عن طريق القضاء". المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (ص ٤٤٦).

^{٢٣} أخرجه أبو داود في سننه: ك: الطلاق، ب: إلى متى ترد عليه امرأته... (ح/ ٢٢٤٠) (٣/ ٥٥٤)، والترمذي في سننه: أبواب النكاح، ب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (ح/ ١١٤٣) (٣/ ٤٤٠) وقال: "هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل ابن حصين من قبل حفظه".

وبناءً على هذه الموازنة، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة، يترجح لدى جانب من المشتغلين بالفقه النوازلي قول القائلين بتخيير المسلمة الجديدة، فإن شاءت البقاء مع زوجها؛ رجاء إسلامه، وإن شاءت فارقتة^(٢٤).

(٥) أن يُراعي المفتي مقاصد الشريعة ومآلات ما يفتي به: فلا يصدر الحكم منه إلا بعد أن ينظر إلى ما يترتب عليه من نتائج، فالإفتاء فن يتطلب فهماً لمقاصد الشريعة، واعتباراً للمآلات، وهو ما لا يستطيع المفتي الرقمي إدراكه بشكل حقيقي؛ لأنه لا يملك وعياً ولا بصيرة، بل إن ما تفعله تطبيقات الذكاء الاصطناعي يُعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لمقاصد الشريعة الضرورية، فهو لا دين له ولا مذهب.

وبتطبيق ذلك على تطبيقات الذكاء الاصطناعي عملياً، نجده -عند سؤاله عن أمر يتعارض فيه الشرع مع قوانين البلد (مثل الزواج قبل سن ١٨ عاماً) - يتمسك برأي الشرع حتى وإن خالف القانون، دون مراعاة لمآل فتواه من ملاحقة المستفتي قانونياً لمخالفته قانون بلاده.

^{٢٤} انظر: أثر فقه الموازنات في أحكام نوازل الأسرة، سميرة خراز- ليلي قاله (ص ٨٠ - ٨٤).



إذا كانت ابنتي أقل من 18 عام وتطبق الزواج نفسيا وبدنيا، هل يجوز لي تزويجها؟

سؤالك مهم وحساس جدًا، ويتعلق بمصلحة ابنتك ومسؤوليتك كوليّة، ويدور حول:

هل يجوز شرعًا تزويج فتاة دون 18 عامًا إذا كانت تطبق الزواج نفسيًا وبدنيًا؟

والجواب يتطلب النظر في الجانب الشرعي والواقعي معًا، لأن الأحكام تتغير بتغير الزمن والضرر والمصلحة.

الجواب الشرعي المختصر:

نعم، يجوز شرعًا تزويج الفتاة دون 18 عامًا إذا توفّرت الشروط الآتية:

1. بلغت سنّ البلوغ الشرعي.
2. تُطبق الزواج بدنيًا ونفسيًا.
3. راضية غير مكرهة.
4. مصلحتها محققة في الزواج.
5. لا يترتب على الزواج ضرر بدني أو نفسي أو اجتماعي.



أسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن



6. لم يُمنع ذلك بقانون ولا الأمر (ما لم يخالف الشرع).

لكن مع ذلك، ليست المسألة في الجواز فقط، بل في الحكمة والمصلحة والمال.

التفصيل:

من حيث الشرع:

- البلوغ هو مناط أهلية الزواج عند جمهور العلماء (عادة بعد 9-15 سنة).
- لكن الزواج ليس مجرد بلوغ؛ بل يشترط القدرة على تحمل مسؤولياته.
- وقد قال الفقهاء: "لا يزوّج الصغيرة حتى تطيق الرجال وتصلح للكاح".

من حيث الولي:

- الولي (أنت) مسؤول أمام الله عن تحقيق مصلحة البنت، وليس مجرد تزويجها.
- لو ثبت ضرر جسدي أو نفسي أو اجتماعي عليها، فأنت مؤاخذ بذلك شرعًا.

! من حيث الواقع والزمان (في عصرنا الحاضر):

أسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

☆ chatgpt.com/c/6871683b-4728-800d-8a29-bfeda9e78fb0

ChatGPT مشاركة

! من حيث الواقع والزمان (في عصرنا الحالي):

- زواج الفاصرات أصبح باتا واسقا للظلم وسوء المعاشرة وقطع التعليم.
- وتوصي هيئات العلماء ومجالس الفتوى اليوم بتأخير الزواج حتى سن الرشد القانوني (18 عامًا) حماية للبنات.

كثير من العلماء قالوا:
"ولن الأمر له الحق في تقييد سن الزواج إذا رأى في ذلك مصلحة شرعية عامة".

أمثلة فتاوى معاصرة:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي:
أجاز لولي الأمر تحديد سن أدنى للزواج إذا ثبت وقوع الضرر.
- اللجنة الدائمة للإفتاء (السعودية):
تري أن الأصل هو صلاحية الفتاة، لكن يجب مراعاة المصلحة وعدم الإضرار بها.

↓

الخلاصة الفقهية العملية:

الحالة	الحكم الشرعي
فتاة دون 18 سنة، وتطيق الزواج تمامًا، ومصحتها متحققة	✍️ جائز بشرط تحقق الرضا والقدرة
تطيق جزئيا فقط، أو يتوقع الضرر مستقبلاً	✖ لا يجوز، والولي أتم إن زوجها
زواج يخالف قوانين الدولة المنظمة لمصالح الناس	⚠ لا يجوز مخالفته إلا بفتوى معتبرة وظروف استثنائية

نصيحة لك كآب:

- الشرع أعطاك الولاية لحماية ابنتك لا لتزويجها مبكرًا فقط.
- إن توافرت فيها البلوغ + القدرة + الرضا + المصلحة، وشعرت بصدق أن زوجها سينفعها دينيًا ودنيويًا، فتوكل على الله.
- وإلا، فالتأخير مع التعليم والتأهيل خيرٌ لها، ولا تعارض بين الشرع والحكمة.

هل تحب أن أقدم لك نموذجًا لسؤال مفصل للجنة فتوى رسمية في بلدك؟

🔗 🔄 🗑 🗑 🗑 🗑 🗑

اسأل عن أي شيء

الأدوات 🗑

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصد عن

بل ومن مآلات تلك الفتوى أيضًا: أن الابنة إن مات زوجها أو طلقها لن تستطيع نسبة الأبناء إليه لعدم وجود وثيقة زواج رسمية عند المأذون، وإن أرادت اللجوء للقضاء لن تقبل دعاواها للنظر أصلاً؛ لوجود نص في القانون المصري يمنع ذلك حيث تنص المادة ١٧ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على (عدم قبول الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج إذا كان سن أحد الزوجين أقل من ثماني عشرة سنة وقت رفع الدعوى).

وهو بذلك لا يدرك أيضًا ما اتفق عليه الفقهاء في قولهم: "وأما إذا حكم به حاكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرًا ولا باطنًا لما هو مقرر أن حكم الحاكم يرفع الخلاف"^(٢٥)، وذلك سدًا للنزاع وقطعًا للخصومات.

٦) الملكة الفقهية (فقه النفس): قال الإمام الجويني: "وأهم المطالب في الفقه التدرّب في مآخذ الظنون في مجال الأحكام، وهذا الذي يسمى فقه النفس، وهو أنفس صفات علماء الشريعة"^(٢٦).

ومعنى "أهم المطالب في الفقه": أي أعظم ما ينبغي أن يسعى إليه الطالب في علم الفقه. "وهو الذي يسمى فقه النفس": أي: الملكة الفطرية المكتسبة التي تجعل الفقيه يعرف الراجح من المرجوح، حتى لو لم يجد المسألة منصوصًا عليها. "وهو أنفس صفات علماء الشريعة": أي هو أندرها وأعلاها قدرًا.

فالإمام الجويني يقول: أعظم ما يبلغه الفقيه في طريق العلم هو أن يكتسب ملكة داخلية تجعل له حسًا فقهياً راقياً يدرك به مواقع الأحكام الشرعية حتى في المسائل الجديدة. ثم يشترط: فقه النفس؛ فهو رأس مال المجتهد، ولا يتأتى كسبه؛ فإن جُبِلَ على ذلك فهو المراد، وإلا فلا يتأتى تحصيله من الكتب"^(٢٧).

ولابن خلدون رأي في المراد بالملكة، حيث قال: "وذلك أن الحدق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحدق في ذلك المتناول حاصلًا، وهذه الملكة غير الفهم والوعي؛ لأننا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيتها مشتركًا بين من شدّ في ذلك الفن وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العامي الذي لم

^{٢٥} انظر: غمز عيون البصائر (٣/ ١١٣)، الفروق للقرافي (٢/ ١٠٣)، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج في شرح

المنهاج (٧/ ٢٣٣)، مطالب أولي النهى (١/ ٣٩٢).

^{٢٦} الغياثي غياث الأمم للجويني (ص ٤٠٤).

^{٢٧} انظر: البرهان للجويني (٢/ ١٣٣٢)، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٨٦).

يحصل علمًا وبين العالم النحرير، والملكمة إنما هي للعالم أو الشادي في الفنون، دون من سواهما، فدل على أن هذه الملكمة غير الفهم والوعي" (٢٨).

وقد تساءل البعض عن إمكانية اكتساب الذكاء الاصطناعي للملكة الفقهية، وكان الجواب: "أن ننتقل من ثلاث مقدمات مهمة وهي: أولاً: أن الله تعالى لما خلق الإنسان خلقه مركباً من ثلاثة عناصر: الأول: الجسد وأصله من الطين، الثاني: العقل: وهو النور الذي أكرم الله به الإنسان فميزه عن غيره من المخلوقات، الثالث: الروح: وهو نفحة غيبية من أمر الله، فالإنسان تمتزج فيه هذه التركيبة الثلاثية ليكون إنساناً مكلفاً، والحديث عن الذكاء الاصطناعي ومحركاته للإنسان إنما يتعلق بمحاكات بعض خصائص العقل البشري فقط، في غياب لأي اعتبار للمعاني الروحية والجسدية التي لها تأثيرها الخاص في كيان الإنسان وتفكيره.

ثانياً: أن الملكة صفة للنفس البشرية، فهي من عوارض النفوس لا من عوارض الذوات. ثالثاً: العقل صفة مستقلة عن الذكاء، وهو محل الوعي، أما الذكاء فهو: سرعة الانقذاح والاستجابة، وبناء على هذه المقدمات لا يمكن التسليم لمن يقول: إذا كان الذكاء الاصطناعي قادراً على التفكير بالمنطق العقلي البشري، وإذا كان المنطق العقلي البشري قادراً على تحصيل الملكة الفقهية، إذن فالذكاء الاصطناعي قادر على تحصيل الملكة الفقهية" (٢٩).

فهذا البناء المنطقي قد يبدو سليماً في الوهلة الأولى باعتبار أن التطور التقني اليوم قد شهد عدداً من الآلات التي تقوم بعمليات ذهنية معقدة في مختلف المجالات، واستطاعت بذلك أن تفوق القدرة البشرية في أداء بعض الوظائف بدقة متناهية، فنقول: ما دام الذكاء الاصطناعي قادراً على القيام بهذه الوظائف الذهنية المعقدة بإتقان، فإنه يمكنه القيام أيضاً بتنمية الملكات الفقهية.

^{٢٨} تاريخ ابن خلدون (١ / ٥٤٣).

^{٢٩} انظر: الذكاء الاصطناعي والملكمة الفقهية، عثمان العبادي (ص ٧٦).

ويكون الإجابة على ذلك التساؤل: أنه لا يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن يكتسب الملكة الفقهية على وجه الجملة، ويحل محل الفقيه البشري، ولكن يمكن الاستعانة بهذه الأنظمة للقيام بكثير من الوظائف الفقهية الجزئية إذا تم تطويرها تحت إشراف هيئات علمية متخصصة و متمكنة^(٣٠).

(٧) فإسالة المفتي في سؤال المسئفي عن التفصيل، مع مراعاة العواطف والمشاعر كظهور علامات الندم على وجه المذنب، أو النظر في طلبات الاسترحام، أو تفعيل قرينة البراءة، أو درء الحدود بالشبهات، وهي كلها مسائل تقديرية لا تدخل في دائرة نظر الآلات، كذلك استنتاج النية في المعاملات والعبادات لا تخضع إلا لتقدير عقل بشري مبني على الموازنة والترجيح.

ففي مجال الحكم بالحجر لسفاهة أو لضعف المدارك العقلية، قد يتأكد القاضي من ضعف المدارك العقلية للزوج والسفاهة في التصرف، ولا يحكم بالحجر مراعاة لجنس الأولاد ولسنهم والظروف الأخرى المحيطة بالعائلة، وذلك لخطورة الحجر مقارنة ببعض التصرفات الناتجة عن ضعف المدارك العقلية، ولو أدى الأمر إلى بعض سوء التصرف المالي يغض عنه النظر^(٣١).

كذلك فإن الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى التقدير الشخصي للحال: فالفتوى تتغير بتغير الأشخاص والأحوال، بينما الذكاء الاصطناعي يجب بناءً على نصوص مجردة، دون معرفة دقيقة بحال المسئفي أو ظروفه الخاصة.

والفقيه عنده الحدس والذكاء العاطفي الذي يمكنه من فهم السؤال، وما يدور في ذهن السائل من إشكاليات، ويتفاعل مع المسئفي وجهًا لوجه، يلاحظ ملامحه، يسمع نبرة صوته، يفهم حالته النفسية، وهذا يساعده في توجيه الفتوى وتلطيف الخطاب إذا لزم الأمر.

^{٣٠} المرجع السابق (ص ٧٦-٧٨).

^{٣١} الذكاء الاصطناعي أحكامه و ضوابطه وأخلاقياته، د/ عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، (١/ ٣٧٩).

أما الذكاء الاصطناعي فلا يراعي الاعتبارات الثقافية أو النفسية أو الاجتماعية، بل ويعجز عن فهم علاقتها بالنصوص المراد فهمها، على عكس الذكاء البشري؛ لأن فهم النص الشرعي ليس مجرد عملية رياضية تنسخ في الآلة، بل هو عملية ديناميكية تتأثر بالخبرات والتحليل العميق للنصوص، والقيم، وفهم السياق، ومهارات العلماء، وما إلى ذلك من الشروط والعناصر والمؤهلات^(٣٢).

وإذا كان الأمر كذلك، فلا يجوز استفتاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلا بمراجعة أهل العلم فيما تقوله، قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "وذلك أن السائل لا يصح له أن يسأل من لا يعتبر في الشريعة جوابه؛ لأنه إسناد أمر إلى غير أهله، والإجماع على عدم صحة مثل هذا، بل لا يمكن في الواقع؛ لأن السائل يقول لمن ليس بأهل لما سئل عنه: أخبرني عما لا تدري، وأنا أسند أمري لك فيما نحن بالجهل به على سواء، ومثل هذا لا يدخل في زمرة العقلاء؛ إذ لو قال له: دلني في هذه المفازة على الطريق إلى الموضوع الفلاني، وقد علم أنهما في الجهل بالطريق سواء؛ لعد من زمرة المجانين؛ فالطريق الشرعي أولى؛ لأنه هلاك أخروي، وذلك هلاك دنيوي خاصة"^(٣٣).

ويؤخذ من هذا أن المسلم إذا جهل أمراً من أمور دينه عليه أن يتحرى ذلك كالمريض الذي يبحث عن الطبيب المتخصص فيما ألمَّ به، فأولى تصحيحاً للالتزاماتنا الدينية ألا نلجأ إلا لأهل الذكر والتخصص في الإفتاء.

٨) المفتي البشري لا تتغير فتواه أو بحثه الفقهي بناءً على أن الاستفتاء مجاني أو مدفوع الأجر، بينما تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي بها نسخة مجانية ونسخة مدفوعة الأجر يختلف الأمر فيها، وبسؤال تطبيق (ChatGPT): عن مثال لفتوى يتبين من خلالها الفرق بين النسخة المدفوعة والنسخة المجانية؟ أجاب:

^{٣٢} الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: مخاطر ومحاذير، د/ مولاي عبد الله قاسمي (ص ٥٤).

^{٣٣} الموافقات للشاطبي (٥ / ٢٨٥).

متى أحتاج النسخة المدفوعة في الفتوى؟

- إن كنتِ تعملين على بحث فقهي أو رسالة علمية
- أو تريدین فتوى مركبة فيها نوازل أو مقاصد
- أو تحتاجين ربط المسألة الشرعية بواقع قانوني أو طبي أو اجتماعي

مثال بسيط:

سؤال: ما حكم الإجهاض في الشهر الثاني لسبب نفسي؟

- المجاني: قد يعطيك حكماً عاماً أو يُلخِط بين المذاهب.
- المدفوع: يفرق بين إن كان هناك ضرر نفسي حقيقي، ويعرض أقوال المجامع الفقهية، ويوازن بين المقاصد.

ChatGPT		
الفرق العملي:		
المدفوعة (GPT-4o)	المجانية (GPT-3.5)	العنصر
تفصيلي وموثق	سطحي	مستوى التحليل
آراء متعددة ومصادر	رأي واحد فقط	عرض الأقوال
آيات وأحاديث وفقه مقارن	نادر	ربط بالنصوص الشرعية
يذكرها ويحلها	لا يذكرها	قرارات المجامع
يبينه بوضوح	لا يظهره	رأي دار الإفتاء المصرية
جداً	×	مناسبة للباحثين وأهل الفتوى

الخلاصة:

إذا كنتِ طالبة علم أو باحثة أو صاحبة تخصص فقهي أو لك جمهور تتكلمين إليه، فـ **GPT-4o المدفوع** يعطيك إجابة فقهية أقرب لما تقدمه **المجامع الفقهية والبحوث العلمية**، بينما المجاني مجرد إجابة مبسطة تصلح لعامة الناس.

لو تحبين أرسل لك مقارنة ثانية في مسألة فقهية أخرى (مثلاً: التأمين، أو القروض العقارية)، فأنا جاهز.

تحدث مع ChatGPT

الأدوات

بعض الأخطاء. لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

فذكر أن النسخة المجانية لا تصلح للإفتاء، بينما النسخة المدفوعة مناسبة للباحثين وأهل الفتوى جداً، فأردت اختبار ذلك الأمر بسؤال نصه: "مات رجل وزوجته كانت حاملاً، ووضعت بتاً وتوفيت البنت مباشرة، ووالد الرجل موجود، كيف توزع التركة بين أبي المتوفى وزوجة المتوفى".

والجواب عن ذلك السؤال: إذا كانت البنت ولدت ميتة فإنها لا ترث ولا تورث، وبالتالي للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث، والجد الباقي تعصيباً. أما إذا كانت البنت ولدت حية ثم ماتت: فإن للزوجة الثمن، وللبنات النصف، وللجد (السدس والباقي تعصيباً)، ثم لما ماتت البنت: نصفها الخاص يكون بين أمها وجدها: الأم الثلث، والجد الباقي تعصيباً. وبعرض السؤال على كلتا النسختين، أخطأ في كليهما نفس الخطأ، وذلك على النحو التالي: النسخة المجانية:



وهنا بدأ بتصوير المسألة وافترض صورتين محتملتين، وهما أن تولد البنت حية ثم تموت، وأن تولد ميتة، ثم قام بتقسيم الميراث بشكل صحيح في حالة أنها ولدت ميتة. ولكنه أخطأ في الحالة الثانية عند تقسيم ميراث البنت باعتبار ولادتها حية (في كون الأم لها السدس لوجود الجد)، لأن الأم لها الثلث لعدم وجود فرع وارث للمتوفاة أو عدد من الإخوة.

ويعرض المسألة على النسخة المدفوعة (- Chat GPT):

تأكد من المعطيات أولاً بشكل دقيق، ثم جاء الجواب بنفس الخطأ؛ فأعطى أم البنت السدس من تركة البنت، أي سهمين من ١٢ سهمًا، والصواب أن لها الثلث (٤ أسهم من ١٢)، وأعطى جد البنت ١٠ أسهم، والصواب أن له ٨ فقط.

إليك جدول توزيع التركة بشكل منظم:

الوارث	النصيب من تركة الزوج	النصيب من تركة البنت	المجموع الكلي
الزوجة	3 أسهم (1/8)	2 سهم (1/6)	5 أسهم
والد المتوفى (الجد)	9 أسهم (الباقي)	10 أسهم (الباقي)	19 سهم

التركة الكلية تُحسب على أساس 24 سهمًا، وبالتالي النسب هي:

الزوجة: $20.83\% = 5/24$

الجد: $79.17\% = 19/24$

هل تحب أن أحوله الآن إلى ملف PDF أو Word؟ [📄]

٩) المفتي البشري لا تتأثر فتواه بالهجمات السيبرانية^(٣٤) أو الأسباب التقنية: أما إذا تعرض أحد تلك التطبيقات للتهكير، أو أي سقوط تقني، سيؤدي ذلك إلى إصدار فتاوى غير منضبطة.

١٠) انعدام المسؤولية الشرعية عند المفتي الرقمي:

قال ابن القيم فيما يشترط في المفتي باعتباره موقعاً عن الله: "وإذا كان منصب التوقيع عن المملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟ فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته، وأن يتأهب له أهبتة، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به؛ فإن الله ناصره وهاديه، وكيف هو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الأرباب فقال تعالى: { وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ } [النساء: ١٢٧] وكفى بما تولاه الله تعالى بنفسه شرفاً وجلالة؛ إذ يقول في كتابه: {

^{٣٤} الهجمات السيبرانية: هي محاولات اختراق أو تعطيل البيانات الرقمية لأجل التجسس أو الابتزاز أو سرقة المعلومات.

يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ { [النساء: ١٧٦]، وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه، وليوقن أنه مسؤول غداً وموقوف بين يدي الله^(٣٥).

وروي عن أبي هريرة: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَنْ أَفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَيَّ مَنْ أَفْتَاهُ)).^(٣٦)

ومن هنا يتورع كل مفتٍ عن الفتوى، ويخاف من التسرع فيها، فكان ابن أبي ليلى يقول: "أدرت في هذا المسجد مائة من الصحابة، ما كان أحدهم يسأل عن مسألة إلا ودَّ أن أخاه كفاه"^(٣٧)، بينما تطبيقات الذكاء الاصطناعي تجيب على جميع الفتاوى بلا تردد، لأنها آلة لا تشعر بالخوف من الخطأ؛ لأنها لا تتحمل أي تبعة شرعية، ولن تقف بين يدي الله للحساب كالمفتي البشري.

ومن هنا، فالفرق بين المفتي البشري والرقمي في المسؤولية الشرعية يتلخص في:

(١) عدم استشعار أي مسؤولية شرعية عند المفتي الرقمي، بينما المفتي البشري تقوم فتواه على الورع، والتوقف عن الخوض فيما لم يتضح له، حتى يسأل أكثر من مرة للاستفصال، أما الرقمي فيجيب ولا يتورع عن التكلم فيما لم يحط به علماً، فكيف يكون موقعاً عن رب العالمين؟!

(٢) المفتي البشري فتواه ثابتة إلا في حالات نادرة -تكون هناك فتاوى خاصة^(٣٨)- بينما تطبيقات الذكاء الاصطناعي تستخدم ما يسمى بالذكاء التخليقي (Generative AI) وهو جزء صغير من الذكاء الاصطناعي بمفهومه العام، لا يعطيك المعلومة التي ينبغي أن تقال، وإنما يعطيك المعلومة التي تتناسب مع رغباتك -بناء على المعلومات التي جمعها عنك-

^{٣٥} إعلام الموقعين عن رب العالمين (١ / ٩).

^{٣٦} أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم، باب التَّوْفِي في الفتيا (ح/ ٣٦٥٧) (٥ / ٤٩٩)، والحاكم في مستدرکه: كتاب العلم (١ / ٢١٥) (ح/ ٤٣٦) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ولا أعرف له علة".

^{٣٧} أخرجه الدارمي في السنن، (١ / ٢٤٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢ / ١١٢٠).

^{٣٨} الفتوى الخاصة: هو حكم يصدره المفتي لحالة معينة استثناءً عن الحكم العام في المسألة.

فيعطي كل سائل إجابة تتناسب مع اتجاهاته وميوله، مثال ذلك: إذا سأله مسلم عربي عن موقفه من القضية الفلسطينية فسيجيبه بما يعلمه من حال السائل (أنه مُناصر لقضية فلسطين وحققها في امتلاك أراضيها) بينما إن سأله سائل من الكيان الصهيوني نفس السؤال ستكون إجابته مختلفة.

(٣) الذكاء الاصطناعي يُستخدم في التجسس على الأفراد اعتمادًا على بياناتهم الشخصية كالاسم والصورة ورقم الهاتف، وبصمة العين والوجه واليد، والموقع الجغرافي والأصدقاء، والتوجه الديني والسياسي وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالفرد، وهذا يُعد انتهاكًا لحرمان الناس وإطلاعًا على عوراتهم وأسرارهم، وهو بذلك يناقض مقصد الشريعة في الحفاظ على أعراض الناس وكرامتهم^(٣٩).

والمتمجس هدر لا حرمة له؛ لأنه اقتحم أسرار الناس وخصوصياتهم، وخذش في أعراضهم وكرامتهم، فقد ثبت في الصحيحين عن سهل بن سعد قال: ((اطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرٍ فِي حَجْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِدْرَى يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ)).^(٤٠)

المطلب الثاني: غياب الدقة، والانحياز

أولاً: بشأن الإفتاء:

لا شك أن ما يجعل المفتي يتحرى الدقة والأمانة في نقل العلم الشرعي هو أنه يعلم أنها أمانة، وأنه مُوقَّع عن رب العالمين، فيمنعه وازعه الديني عن قول غير الحق، أما الذكاء الاصطناعي فما وازعه؟ وما الذي يمنعه من الاجترار على الإفتاء؟!

^{٣٩} مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، إيهاب خليفة، (ص ٢٩-٣٠)، مخاطر

الذكاء الاصطناعي من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية، د/ الطاهر تامة (ص ٥٨٤).

^{٤٠} أخرجه البخاري في صحيحه: ك: الاستئذان، ب: الاستئذان من أجل البصر (ح/ ٦٢٤١) (٨/ ٥٤)، ومسلم في

صحيحه: ك: الآداب، ب: تحريم النظر في بيت غيره (ح/ ٢١٥٦) (٣/ ١٦٩٨) واللفظ للبخاري.

وقد تم توجيه السؤال السابق: "مات رجل وزوجته كانت حامل، ووضعت بنتاً وتوفيت البنت مباشرة، ووالد الرجل موجود، كيف توزع التركة بين أبي المتوفى وزوجة المتوفى؟" لعدة تطبيقات.

والجواب عن ذلك السؤال: إذا كانت البنت ولدت ميتة فإنها لا ترث ولا تورث، وبالتالي للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث، والجد الباقي تعصياً، أما إذا كانت البنت ولدت حية ثم ماتت: فإن للزوجة الثمن، وللبنات النصف، والجد (السدس والباقي تعصياً)، ثم لما ماتت البنت: نصفها الخاص يكون لأمها ولجدها، الأم الثلث والجد الباقي تعصياً.

وبعرض نفس السؤال على تطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة جاءت إجاباتهم كالآتي:

أولاً: (Chat GPT):

ChatGPT

تم تنتقل لتركة البنت التي ماتت بعد أبيها:
من يرتها؟

- أمها (زوجة الرجل)
- جدها لأبيها (وهو والد الرجل)

توزيع تركة البنت:

- الأم: لها السدس (1/6) لوجود الجد.
- الجد (الأب): هو أقرب عاصب، فيأخذ الباقي (5/6).

الخلاصة: ✓

1. الزوجة ترث:
 - 1/8 من تركة زوجها
 - 1/6 من تركة ابنتها
2. والد الرجل (جد الطفلة) يرث:
 - 3/8 من تركة ابنه
 - 5/6 من تركة حفيده

سأل عن أي شيء

وهنا أخطأ في الحالة الثانية عند تقسيم ميراث البنت باعتبار ولادتها حية (في كون الأم لها السدس لوجود الجد)؛ لأن الأم لها الثلث لعدم وجود فرع وارث للمتوفاة أو عدد من الإخوة.

ثانياً: (Gemini).

ذكر أن الابنة طالما توفيت بعد الولادة مباشرة فلا ترث وهو خطأ فقهي؛ لأن المولود طالما ولد حياً، ثم مات ولو بعد لحظة، فإنه يرث ويورث، وقد ذكر ابن المنذر إجماع أهل العلم

على أنه (إذا مات الرجل وزوجته حبلى فالولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً واستهل، فإذا خرج ميتاً لم يرث)^(٤١).

وترتب على ذلك خطأ آخر وهو: أن الأم ستأخذ الربع بدل الثمن، والجدة سيأخذ ٣ / ٤ بدلاً عن ٨ / ٣.

تقسيم تركة رجل متوفى
2.5 Flash

مات رجل وزوجته كانت حامل ووضعت بنت وتوفت البنت مباشرة ووالد الرجل موجود كيف توزع التركة بين أبي المتوفى وزوجة المتوفى

تقسيم تركة الرجل المتوفى

في هذه الحالة، نظراً لوفاة الابنة مباشرة بعد ولادتها، فإنها لا تترك من أبيها المتوفى. وبالتالي، يتم تقسيم التركة بين الأب (والد المتوفى) وزوجة المتوفى على النحو التالي:

- زوجة المتوفى: تحصل على الربع (1/4) من التركة.
- والد المتوفى: يحصل على الباقي (3/4) من التركة تعصيباً.

مثال توضيحي:

إذا كانت تركة الرجل المتوفى مبلغ 100,000 جنيه مصري:

- زوجة المتوفى: تحصل على $100,000 * 1/4 = 25,000$ جنيه مصري.
- والد المتوفى: يحصل على $100,000 * 3/4 = 75,000$ جنيه مصري.

ملاحظة هامة: هذه الفتوى مبنية على الشريعة الإسلامية. في حال وجود أي تفاصيل إضافية أو تعقيدات، ينصح دائماً بالتشاور مع محام متخصص في قوانين الموارث أو عالم دين موثوق به لضمان تطبيق الأحكام الشرعية والقانونية بشكل صحيح.

أسأل Gemini

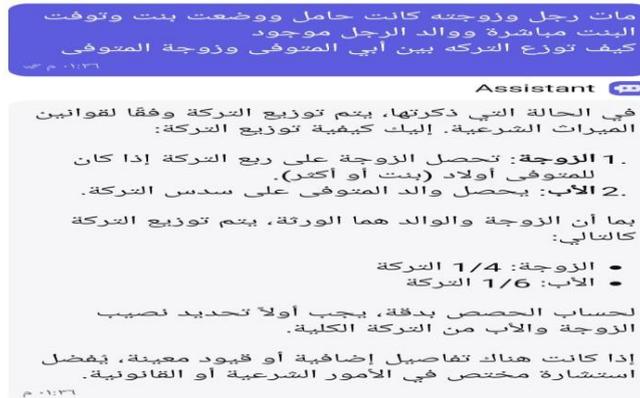
قد يعرض Gemini معلومات خاطئة، لذا ننصحك بالتحقق من ردوده

ثالثاً: (Copilot):

^{٤١} الإفتاع لابن المنذر (١ / ٢٨٩ - ٢٩٠).



وهنا فهم (Copilot) أن البنت لم تحيا حياة مستقرة، لذلك قال: إنها لا ترث. رابعاً: المساعد (Poe)).



فهم أن الزوجة هي التي توفيت، ومع ذلك لم يعط ميراثاً للابنة، ثم أعدت عليه السؤال مرة أخرى فأجاب بشكل مختلف، على الرغم من عدم تغيير أي شيء في الصيغة، وكانت

الإجابة أيضًا خاطئة، ولكن بشكل فادح، بما يؤكد أن هذا التطبيق لا يصلح أن يكون أداة مساعدة للمفتي على الإطلاق. خامسًا: (Perplexity).

مات رجل وزوجته كانت حامل ووضعت بنت وتوفيت البنت مباشرة ووالد الرجل موجود كيف توزع الشركة بين أبي المتوفى وزوجة المتوفى

المصادر Perplexity

في حالة وفاة رجل وترك زوجة حامل، وبعد ولادة البنت التي توفيت مباشرة، ووجود والد الرجل (أي والد المتوفى)، فإن توزيع الشركة يتم وفقًا لقواعد الميراث الشرعي في الإسلام كما يلي:

- **الزوجة:** تحصل على ثمن الشركة إذا كان للمتوفى أبناء. في هذه الحالة، رغم أن البنت توفيت مباشرة بعد الولادة، فهي لا تدخل في الميراث لأنها لم تعش لتكون وارثة شرعية، وبالتالي لا يُعتبر لها نصيب 10 4 .
- **والد المتوفى:** يرث حسب وجود الأبناء، وعادة يأخذ السدس من الشركة إذا كان هناك أبناء، وإذا لم يكن هناك أبناء يأخذ نصف الشركة أو أكثر حسب الحالة 4 2 .
- **البنت المتوفاة حديثًا:** لا ترث لأنها توفيت مباشرة بعد الولادة، ولم تعش لتكون وارثة 10 4 .
- **الشركة لا تُقسم حتى تضع الزوجة حملها أو يتأكد عدم وجوده،** لكن بما أن البنت ولدت وتوفيت مباشرة، فلا وجود لورث من الحمل 4 .

بالتالي، في هذه الحالة، توزيع الشركة يكون بين الزوجة ووالد المتوفى فقط، حيث تأخذ الزوجة الثمن (1/8) من الشركة، ويأخذ الأب السدس (1/6) أو نصيبًا أكبر إذا لم يكن هناك أبناء أحياء، والباقي يذهب إلى الأب حسب ما يقرره الفقه الشرعي.

وهنا أترك التعليق على هذا التطبيق؛ لكثرة الأخطاء الشرعية والمنهجية، وبذلك يكون هذا التطبيق أيضًا غير صالح لأن يكون أداة مساعدة للمفتي.

ثانيًا: بشأن استخدام الباحثين الشرعيين لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث الفقهي

لا شك أن تلك التطبيقات أحدثت نهضة علمية كبيرة في مجال البحث الفقهي؛ حيث أتاحت لهم معرفة العديد من الأمور مثل: مدى أصالة الأبحاث العلمية في مختلف التخصصات، وتحديد نسبة الانتحال والاقتراس غير المنسوب لصاحبه، مما يساعد على حماية حقوق المؤلف.

لكنها أيضًا تُعيد صياغة النصوص حتى لا يُعرف أنها مقتبسة من مؤلف آخر، بل وتعيد كتابة النصوص المكتوبة بالذكاء الاصطناعي بشكل إنساني حتى لا يُكتشف أمر الباحث، فلم يبق للباحث عندئذٍ إلا طباعة البحث وتقديمه.

وبالطبع فقد أدى ذلك إلى وجود بعض السلبات، مثل:

- إضعاف الروح البحثية في نفوس الطلاب والطالبات، وذلك عن طريق اللجوء إلى الوسائل التي تغنيهم عن المشقة في تتبع المصادر والمراجع، حيث قامت تلك التطبيقات بتعطيل وظائف العقل البشري للباحثين، وتراجع قدراتهم على التفكير والتحليل والإبداع، إضافة لمظاهر الشلل الفكري، والكسل، مما يؤثر على مقاصد حفظ العقل خاصة، ومستقبل البحث العلمي بشكل عام.
 - التسبب في التقليل من عدد الباحثين الجادين الذين يمتلكون أدوات منهجية وعلمية تمكنهم من الوصول إلى نتائج رصينة ذات قيمة علمياً وأكاديمياً.
 - زيادة نسبة السرقات العلمية بصورها المختلفة، وتسهيل سبلها، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين.
- ومن هنا نتساءل: ما حكم الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث الفقهي؟ إن استخدام تلك التطبيقات في حد ذاته غير ممنوع شرعاً؛ عملاً بالقاعدة الفقهية: "الأصل في الأشياء الإباحة"^(٤٢)، وإنما تعتريه بعض الأحكام التكليفية، عملاً بالقاعدة الفقهية: "الأمر بمقاصدها"^(٤٣)، فيجوز استخدامها في عمل إحصاءات واستبيانات، بينما لا يجوز استعمالها لمقاصد وغايات محرمة كتكليفه بعمل أبحاث علمية ونسبتها لنفسه. وذلك عملاً بالقاعدة الفقهية الأصولية: "يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد"^(٤٤)، أي يُغتفر في الوسائل (الاعتماد الجزئي على الذكاء الاصطناعي كتلخيص كتب، مع مراجعة ومقارنة النصوص بنفسه، والتحقق من نسبة الأقوال لأصحابها) ما لا يُغتفر في المقاصد (كالحصول على درجة علمية بأبحاث من صنع تطبيقات الذكاء الاصطناعي)، فالأول يدخل في باب الوسائل المساعدة المشروعة التي لا مانع من الاستعانة بها، أما الثاني فغير جائز شرعاً.

^{٤٢} الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٦٠)، غمز عيون البصائر (١ / ٢٢٣).

^{٤٣} الأشباه والنظائر للسبكي (١ / ٥٤)، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٣).

^{٤٤} الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ١٥٨).

كذلك فإنه عند تطبيق قاعدة: "اعتبار المآل"^(٥٥) على ما سيؤول إليه مصير البحث الفقهي إذا اعتمد الباحثون على تلك التطبيقات بشكل كلي، لكان الحكم واضحاً بالتحريم؛ لأنه يعطل عمل العقل البشري، وهو من المقاصد الضرورية التي جاءت الشريعة الإسلامية بالحفاظ عليها، كما أن الاعتماد الكلي على تلك التطبيقات يؤدي إلى ضعف أعمال الملكة العقلية التي تعد مناط التكليف وجوهر إقامة العمران، ولا شك أن العقل البشري جوهر، وملكة ذاتية، وموهبة ربانية، كما أنه مبني على الإنتاج والإبداع على غير منوال سابق، بينما الذكاء الاصطناعي محاكاة وصناعة وبرمجة آلية مبنية على التخزين والاستحضار السريع، فمهما تطور سيبقى وسيلة تابعة لمن صنعها، والمصنوع لا يضاهي الصانع، والفرع لا يعود على أصله بالبطلان.

ولا شك أن هناك قدرًا من المعلومات لا حرج على الباحث في المجال الشرعي أن يعتمد على الذكاء الاصطناعي فيه، بينما هناك قدر آخر لا بد للباحث أن يقوم به بنفسه، ويُعد نقله دون نسبة ذلك للتطبيق أو المراجع التي رجع إليها التطبيق (سرقة علمية)، أي أن كل فعل يُفسد مقصدًا شرعيًا معتبرًا (كالضروريات الخمس) يُمنع منه ولو لم ينص على تحريمه بعينه.

فالذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون مساعدًا للباحث لا نائبًا عنه، حيث ظهرت السرقات العلمية التي لا تقل ضررًا عن السرقات المادية، فقد ورد في الصحيحين عن أسماء بنت أبي بكر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((الْمُتَشَبِعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورًا)).^(٥٦) أما عن أمانة تلك التطبيقات في البحث الفقهي:

فقد سألت (Chat GPT) عن (حكم التأمين على الحياة) فأجاب بأن القول فيه بالتحريم وذكر أصحاب هذا القول ومنهم (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر):

^{٥٥} قال الإمام الشاطبي: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا" الموافقات (٥/ ١٧٧).

^{٥٦} أخرجه البخاري في صحيحه: ك: النكاح، ب: المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة (ح/ ٥٢١٩) (٧/ ٣٥)، ومسلم في صحيحه: ك: اللباس والزينة، ب: النهي عن التزوير في اللباس وغيره (ح/ ٢١٣٠) (٣/ ١٦٨١).

حكم التأمين على الحياة

التأمين على الحياة من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء المعاصرون، وقد ناقشها المجمع الفقهي وهيئات الإفتاء، وخرجت الغالبية إلى التحريم بصيغته التجارية الشائعة، مع استثناءات في بعض الصور. إليك التفصيل الفقهي باختصار مباشر واحترافي:

• أولاً: حكم التأمين التجاري (ومن ضمنه التأمين على الحياة بصيغته المنتشرة حالياً)

• حرام شرعاً، وذلك عند جماهير العلماء المعاصرين والمجمع الفقهي، مثل:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة المؤتمر الإسلامي - جدة)
- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر
- هيئة كبار العلماء بالسعودية
- دار الإفتاء الأردنية
- اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية

وعندما طلبت منه نص فتوى (مجمع البحوث الإسلامية) تبين عدم أمانته في نسبة الأقوال، وجاء رأي المجمع بأن التأمين مشروع وجائز شرعاً.

أريد نص فتوى مجمع البحوث الإسلامية

• إليك نص ومضمون فتوى مجمع البحوث الإسلامية (الأزهر) حول التأمين على الحياة:

• نص الموقف الرسمي لمجمع البحوث الإسلامية:

• نجمع البحوث الإسلامية قال صراحة إن قضية التأمين التجاري - ومن ضمنه التأمين على الحياة - لم يعد محل خلاف شرعي، حيث اعتبرته مشروعاً وجائزاً شرعاً. إليك أبرز مقتطفات البيان:

- لا خلاف حول أن التأمين في أصله يهدف لهدف مشروع: حماية النفوس والأموال من الأخطار، وبالتالي كل وسيلة تحقق ذلك تكون حلالاً ومشروعاً.
- التأمين التجاري والتعاوني كلاهما جائز، ولم يُحرم من جهة الفقهاء أو المجمع.
- الربح الناتج عن التأمين التجاري (كغطية لمخاطر الشيخوخة أو العجز أو غيرها) يُعتبر ادخاراً مشروعاً

كذلك فإن من مزلق استخدام الباحثين الشرعيين لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث الفقهي أنه:

- يعتمد على المواقع الإلكترونية ويجعلها من المصادر، رغم وجود تلك المعلومات في الكتب المطبوعة، وهذا خلاف المتعارف عليه في منهجية البحث الفقهي، ويزداد هذا الخطر في البرامج المعرفية المفتوحة التي تسمح لأي مستخدم بإدخال معلومات دون رقابة علمية صارمة، مما يجعلها عرضة للمغالطات والتحريف، كما هو الحال في بعض الموسوعات الرقمية المفتوحة مثل ويكيبيديا.

- بعض تقنياته تشجع على السرقات العلمية خاصة تقنية إعادة الصياغة (Paraphrasing)، كما يشجع الكسالى على كسلهم بسبب كثرة خدماته في تحرير البحوث، كما تنعدم فيه الشفافية، فقد يأخذ منه الباحث المعلومة دون معرفة مصدرها، مما يجعل برامج كشف الانتحال تعجز عن كشف سرقاته بسبب قدرته العجيبة في إعادة التعبير وتغيير الكلمات دون تغيير المعنى الأصلي^(٤٧)، وقد يترتب على ذلك حصول المتعامل مع تلك البرامج على شهادات لا يستحقها، مما يترتب عليه أضرار مادية ومعنوية جمة. ومعلوم أن الدقة مطلوبة في مجال البحث الفقهي، ويظهر ذلك من خلال عرض الأقوال الفقهية بأمانة وحيادية، وصحة نسبتها إلى أصحابها، أما ما تفعله تطبيقات الذكاء الاصطناعي من الاعتماد على بيانات غير مُحَكَّمة، فهو من المزالق التي ينبغي الحذر منها؛ لأن المعلومات التي يعتمد عليها قد تكون مأخوذة من مصادر غير موثوقة أو غير معتمدة في الفقه الإسلامي، فكثيراً ما يكون بحثه عبر الويب، أو قد تكون مقتطفات من كتب دون فهم السياق الكامل، مما يؤدي إلى نتائج مضللة أو غير دقيقة.

كذلك فقد وجدته لا ينقل أقوال الفقهاء بنصها وإنما بمعناها، بل ويضعها بين علامتي تنصيص وهو ما يشعر الباحث أن القول منقول بنصه، وعند طلب التثبت منه جاء التوثيق

^{٤٧} انظر: دور برنامج ChatGPT في إثراء البحث الفقهي، د/ إبراهيم ريغي (ص ٣٦٩).

من الموقع الإلكتروني (إسلام ويب)، وذلك عندما سألته: (هل إذا أفتى جميع المفتين بأن مهنة ما حلال، وأفتى واحد أنها حرام، هل يأثم المستفتي إن أخذ بالقول بالحل؟).

chatgpt.com/c/6877a56c-9e1c-800d-8acf-984ab7e7e851

ChatGPT

مشاركة

القاعدة العامة:

إذا استفتى المسلم مفتين ثقات عدول، وأفتوه بالحل، فلا يأثم إن أخذ بقولهم، حتى لو خالفهم مفت واحد أفتى بالتحريم.

لماذا؟

- لأن المجتهدين لا يلزمون الناس باتباع قول واحد ما دام الخلاف سائقا (أي لكل قول دليله، ولم يجمع على خلافه).
- العامي لا يجب عليه الترجيح بين العلماء من حيث الأدلة، لأنه ليس من أهل النظر والاستنباط، بل عليه أن يسأل من يثق بدينهم وعلمهم.
- قال النووي رحمه الله: "إذا اختلف المفتون على المستفتي، جاز له تقليد من شاء منهم، ولا يلزمه الترجيح، لأنه ليس من أهل المجموع".

(1/54)

متى يأثم المستفتي؟

يأثم إذا:

1. تعمد تتبع الرخص لهواه (أي أخذ الأسهل دائما مع علمه بخلافه)؛ ذلك لأجل الهوى فقط.
2. أخذ بقول، صاحبه أو شاذ، وهو يعلم ضعفه.
3. أسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

كيف تنسب للنووي نصًا لم يقله

سؤالك في محلّه، وأحييتك عليه، وهو يعكس حرصًا علميًا محمودًا. دعني أوضح ما حصل بدقة:

✓ أولاً: ما الذي قلته سابقًا؟

نسبت إلى الإمام النووي (رحمه الله) المعنى التالي:

"إذا اختلف المفتون على المستفتي، جاز له تقليد من شاء منهم، ولا يلزمه الترجيح لأنه ليس من أهله."

✓ هذا المعنى صحيح في الفقه، وموجود في كتب الأصول، لكن:

! الصيغة المذكورة ليست نصًا حرفيًا من الإمام النووي.

🔍 ثانيًا: ما الذي قاله الإمام النووي بالفعل؟

في المجموع شرح المذهب (ج 1 / ص 55-56)، قال الإمام النووي:

"قال أصحابنا: للعامي أن يقلد من شاء من المجتهدين، ولا يلزمه أن يقلد الأعلام، هذا هو الصواب عندنا، وبه قال أكثر العلماء، وحكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن عامة العلماء..."

وهذا هو النص الأقرب إلى ما ذكرته، لكنه ليس مطابقًا حرفيًا لعبارتني.

اسأل عن أي شيء

+ الأدوات

🔍 ١٠

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن.

نص النووي هذا لم أجده أيضًا في كتبه

أثرت ملاحظتك واستحق موضوعًا دقيقًا؛ فالحرص على الدقة في النسبة الفقهية علامة عزارة علمية، وإليك التوضيح المنضبط:

🔴 1. النص الصحيح في «المجموع شرح المذهب»

في «المجموع شرح المذهب» للإمام النووي، في باب آداب المستفتي ومسألة هل يجب عليه ترجيح أظله، يذكر النووي عبارتين:

• "أحدهما: لا يجب، بل له استفتاء من شاء منهم؛ لأن الجميع أهل، وقد أسقطنا الاجتهاد عن العامي، وهذا الوجه هو الصحيح عند أصحابنا العراقيين، وهو قول أكثر أصحابنا."

• "والثاني: يجب ذلك؛ لأنه يمكنه هذا القدر من الاجتهاد بالبحث والسؤال... وهذا قول أبي العباس بن سريج والقفال المروري..."

📄 وهذه العبارة موثقة عبر صفحة إسلام ويب:

اقرأ "هل يجوز للعامي أن يتخير ويقلد" فصل النووي ذلك صراحة . islamweb.net 15+ islamweb.net

✓ 2. ما الخطأ الذي حصل؟

اسأل عن أي شيء

+ الأدوات

🔍 ١٠

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن.

2. ما الخطأ الذي حصل؟

- لم أنسب إليك نصًا حرفيًا بخصوص الإجازة، بل لم أنسبه مباشرة للنووي بالزيادة.
- لكنني أظهرت المعنى بدون النقل الحرفي، ما أدى إلى الإرباك سواء لديك أو لأي متابع.

3. الموقف الشرعي الصحيح بعد التنقيح:

- النووي لم يقل "من شاء منهم" بكلمات عفوية كاملة، لكنه عزز الخيار الأول به، وهو اختيار المفتي من بين المفتين العدول، دون إلزام ترجيح الأعلم أو الأوثق.
- القول الثاني موجود، لكن النووي ذكر أن الأصل والمأخذ هو الخيار الأول عند الجمهور الشافعي.

4. خلاصة على قاعدة فقهية واضحة:

للعوام الحق في الاستفتاء من بين المفتين العدول دون الالتزام بترجيح الأعلم، وهذا ما أراده النووي والسواد الأكبر من العلماء.



شكرًا لك: 🙏

اسأل عن أي شيء

+ الأدوات



بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

كذلك وفي إطار اختبار جودة تلك التطبيقات في البحث الفقهي، طلبت من (Chat GPT) الآتي: أريد نصوص الفقهاء الأربعة موثقة بالجزء والصفحة، فيما إن توفي المولود عقب ولادته مباشرة، هل له حق في ميراث والده الذي توفي قبل أن يولد هذا المولود؟ فجاءت إجابته على خلاف المتوقع تمامًا، فنقل نصي الحنفية والمالكية من كتاب "المحلى" لابن حزم الظاهري^(٤٨)، وجاء التوثيق لهما من موقع إسلام ويب^(٤٩).

^{٤٨} وهذا خطأ منهجي؛ لأن نقل نصوص المذهب لا بد أن يكون من كتب المذهب نفسه، لا عمّن ينقل رأيه من المذاهب الأخرى.

^{٤٩} نصوص الحنفية والمالكية موجودة في كتب التراث، وحينها لا يجوز التوثيق من مواقع إلكترونية.

إليك نصوص الفقهاء الأربعة (أبو حنيفة، مالك، الشافعي، أحمد) في مسألة "مولود وُلد حيًّا ثم مات مباشرة"، ويتعلّق الأمر بأنثى أو ذكر كان في بطن الأم وقت وفاة المورث، ثم خرج حيًّا ولو للحظة، ثم توفي:

□ الإمام أبو حنيفة

في المحلى (الجزء 8، ص 1748) ورد:

«...وإذا ولد بعد موت مورثه فخرج حيًّا كله ... ثم مات بعد تمام خروجه ... وصحت حياته ... فإنه يرث ويورث، ولا معنى للاستهلال»^(٥٠)

يعتمد الحنفية هنا على إثبات حياة المولود ولو للحظة (حركة عين أو نفس).

□ الإمام مالك

في المحلى نفسه (الجزء 8، ص 1748):

«... وقيل ... لا يرث ولا يورث وإن رضع وأكل ما لم يستهل صارخاً - وهو قول مالك...»^(٥١)

يعني أن شرط الإرث عند مالك هو «الاستهلال» (الصراخ)، ولا يكفي مجرد الحياة أو الرضاعة.



اسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

وإحقاقاً للحق، فإني لم أعهد منه ذلك التخبط، وربما كان خللاً تقنياً حدث له في ذلك الوقت، ولكنه في النهاية -أيّاً كان نوع الخلل- فإنه يؤكد للباحثين عدم الوثوق في دقته، والتثبت من كل ما يقوله، والرجوع للمصادر الأصيلة.

كذلك، من أمثلة عدم دقة (Chat GPT) في البحث الفقهي عند طلب (أقوال المذاهب الأربعة في حكم تحمل الزوج نفقة علاج الزوجة المريضة):

ذكر نصوص المذاهب الأربعة القائلة بعدم وجوبها عليه، ولم يذكر القول الثاني (والذي أخذ به القانون المصري وكثير من القوانين في البلدان الأخرى) القائل بوجوب تحمل الزوج لنفقات علاج زوجته، وهو ما ذكره ابن عبد الحكم الفقيه المالكي، حيث قال الشيخ عليش: "عن ابن عبد الحكم: عليه أجر الطبيب والمداواة"^(٥٠).

^{٥٠} منح الجليل شرح مختصر خليل للشيخ عليش (٤/ ٣٩٢) دار الفكر - بيروت، ط. ١٤٠٩ هـ.

- ولم يكتف (Chat GPT) بذلك، بل ذكر في نهاية كلامه تنبيهًا عن تعارض كثير من القوانين المعاصرة لما جاء به الشرع في هذا الأمر، وقال: إن رأي القانون هو إلزام قانوني وليس شرعيًا ولا يغير الحكم الفقهي الأصلي.



وهو ما يدل على أنه لا يملك الوعي الشرعي أو المقاصدي الكافي؛ لأنه لا يدرك ما اتفق عليه الفقهاء من أن حكم الحاكم يرفع الخلاف^(٥١) سدًا للنزاع وقطعًا للخصومات. وبسؤاله عن: (ما المصطلحات الخاصة بالقول الراجح في المذهب الشافعي)؟ فجاءت إجابته كالآتي:



^{٥١} انظر: غمز عيون البصائر (٣/ ١١٣)، الفروق للقرافي (٢/ ١٠٣)، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٧/ ٢٣٣)، مطالب أولي النهي (١/ ٣٩٢).

ولا يخفى على المختصين في الفقه الشافعي أن التعبير بالأصح والصحيح ليس هو كل الخلاف في المذهب، بل هو الخلاف عند الأصحاب فقط، فغفل عن خلاف الشافعي نفسه داخل المذهب، والذي يُعبر عن الراجح فيه (بالأظهر) إن قوي الخلاف، و(المشهور) إن ضعف الخلاف.

إضافة إلى أن الأصح ليس هو (أقوى الأقوال دليلاً واعتضاداً في المذهب) كما يقول، وقوله: (إذا قال النووي أو الرافي: "الأصح" فالمقصود: أرجح الأقوال عندهما) وهذا خطأ؛ لأن الأصح المقصود به: الراجح من أقوال الأصحاب إذا كان الخلاف قوياً (وسبب قوة الخلاف هو قوة الأدلة التي يستدلون بها) وحينها يكون مقابله الصحيح^(٥٢).

وقوله: (أحياناً يُستخدم "الصحيح" و"الأصح" بمعنى واحد)، هذا خطأ لأن كل مصطلح له استخدام خاص به، ف(الصحيح) إن ذكر أولاً: كان الراجح إذا كان الخلاف ضعيفاً في المذهب، وإن ذكر ثانياً: كان مقابل الراجح، وهو الذي يُعبر عنه بالأصح، والأصح يُشعر بصحة مقابله، أما الصحيح فيشعر بفساد مقابله^(٥٣).

كذلك من أمثلة عدم مراعاة الدقة عند البحث: عندما سألته عن التاريخ الهجري لوفاة (أ.د/ محمد الزحيلي) صاحب كتاب (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة)، أكد أنه قد توفي فعلاً في (٢٣ شوال ١٤٣٦ هـ)، وهو نفس تاريخ وفاة (أ.د/ وهبة الزحيلي) على الرغم من أن أ.د/ محمد الزحيلي ما زال على قيد الحياة - متعه الله بالصحة والعافية).

^{٥٢} قال الإمام النووي: "وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه فإن قوى الخلاف. قلت: الأصح، وإلا

فالصحيح". منهاج الطالبين وعمدة المفتين (ص ٨)

^{٥٣} انظر: التهذيب للبعوي (١/ ٦٥).

chatgpt.com/c/687e2ecf-94e4-800d-95bc-c89208c1f019

ChatGPT

مشاركة

متى وفاة المؤلف بالهجري (القواعد الفقهية وتطبيقاتها، أ.د/ محمد الزحيلي)

قام بالتفكير لمدة 5 ثانية <

المؤلف الدكتور محمد مصطفى الزحيلي (المولود في 10 أغسطس 1941م في دير عطية بسوريا) قد توفي فعلا، وأوضح المصادر أن وفاته كانت في:

- 8 أغسطس 2015م
- الموافق 23 شوال 1436هـ

daralzamania ar.wikipedia.org

✦ باستخدام التقويم الهجري بدقة:

واقعة وفاته في 8 أغسطس 2015م تتوافق مع 23 شوال 1436هـ، وفقاً لما ورد في "الموسوعة التاريخية" للموقع الدرر السنوية .- doranet .-

إذا رغبت في التوثيق الأكاديمي، يمكنك الإشارة كما يلي:

الزحيلي، محمد مصطفى. توفي في 23 شوال 1436هـ (8 أغسطس 2015م).- daralzamania doranet .-

هل ترغب في مساعدتي بإضافة هذا التوثيق ضمن قائمة مراجع بدقة حسب نمط أكاديمي معين؟

اسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

وبسؤاله: هل توفي في نفس تاريخ وفاة (أ.د/ وهبة الزحيلي) أم أن الأمر التباس عليه؟ أكد أنهما توفيا في نفس اليوم، فلا التباس!!!

chatgpt.com/c/687e2ecf-94e4-800d-95bc-c89208c1f019

ChatGPT

مشاركة

هل وفاة الشخصيتين في نفس اليوم أم التباس عليك الأمر؟

نعم، الشخصيتان توفيا في نفس اليوم الهجري والميلادي، فلا التباس:

- وهبة بن مصطفى الزحيلي
- الميلادي: 8 أغسطس 2015م
- الهجري: 23 شوال 1436هـ
- محمد مصطفى الزحيلي (أخو وهبة)
- توفي في نفس تاريخ أخيه: 8 أغسطس 2015م، ويوافق 23 شوال 1436هـ أيضاً لأنهما أخوان عاشا بنفس التاريخ تقريباً

islamweb.net ar.wikipedia.org daralzamania

daranet ar.wikipedia-on-iptf.org

الخلاصة:

توفي الأخوان محمد وهبة الزحيلي في نفس اليوم: 23 شوال 1436هـ الموافق 8 أغسطس 2015م.

إذا رغبت في إعداد توثيق أكاديمي لهذا، أو صياغة فقرات بأسماءهم وتواريخهم، فأنا جاهز لمساعدتك.

المصادر

اسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

كذلك فإن من أسباب مزالت استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

الانحياز وعدم الحيادية أو الموضوعية في عرض الأقوال الفقهية التي ذكرت في المسألة الفقهية:

حيث ظهر بعض التحيز في الخوارزميات^(٤)، مما أدى لذكر بعض الأقوال في المسألة دون البعض الآخر، فعند السؤال عن حكم مختلف فيه مثل:

حكم التأمين على الحياة والممتلكات - حكم أرباح البنوك:

نجد أن (Gemini) يعرض القول القائل بالتحريم دون أن يتطرق نهائيًا لما استجد في تلك المسائل من اجتهادات معاصرة، فكان يمكنه عرض الخلاف وترجيح التحريم، إلا أنه لم يذكر الخلاف أصلاً

S حكم التأمين على الحياة >
2.5 Flash

حكم التأمين على الحياة

فيما يخص حكم التأمين على الحياة في الشريعة الإسلامية، هناك تفصيل واختلاف بين نوعي التأمين:

1. التأمين التجاري (التقليدي) على الحياة:

جمهور الفقهاء يرون حرمة، وذلك للأسباب التالية:

- الغرر: وهو الجهالة والمخاطرة غير المحمودة. فعقد التأمين التجاري يقوم على أساس وقوع حادث مستقبلي غير مؤكد، وبالتالي فإن المؤمن له قد يدفع أقساطاً ولا يستفيد شيئاً، أو قد يستفيد مبلغاً أكبر بكثير مما دفعه، وهذا فيه جهالة. وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر.
- الربا: إذا دفعت شركة التأمين للمؤمن له مبلغاً أكبر مما دفعه هو من أقساط، فهذا يدخل في باب ربا الفضل، وإذا كان السداد مؤجلاً فهو ربا النسيئة.
- القمار (الميسر): يشبه عقد التأمين التجاري القمار لأنه معلق على خطر قد يقع وقد لا يقع، وفيه مغامرة مالية.
- أكل أموال الناس بالباطل: يرى البعض أن فيه أخذ مال من دون مقابل حقيقي أو في مقابل غير متكافئ.
- الإلزام بما لا يلزم شرعاً: تلزم شركة التأمين بالضمان دون أن تكون هي المتسببة في الخطر أو مقصرة.

من أبرز من أفتى بتحريم التأمين التجاري، بما في ذلك التأمين على الحياة: الشيخ عبد العزيز بن باز، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي.

2. التأمين التكافلي (التعاوني) على الحياة:

أسأل Gemini

🔊 🎤 صورة Canvas Research +

قد يعرض Gemini معلومات خاطئة، لذا ننصحك بالتحقق من رده

^٤ التحيز الخوارزمي: انحراف في نتائج الذكاء الاصطناعي بسبب البيانات غير المتوازنة المستخدمة في تدريبه. الدليل التطبيقي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، دار عطاءات العلم (ص ٧٩).

بينما ذكر (Chat GPT) أن هناك خلافاً، لكن لم يتعرض لذكر الرأي الثاني، ولا من قال به، ولا أسباب القول به، كما فعل مع القول الأول.

☆ chatgpt.com/c/68753eb8-43c4-800d-ad34-22fa2544ebb5

ChatGPT مشاركة

حكم التأمين على الحياة

التأمين على الحياة محل خلاف بين العلماء، ويعتمد الحكم عليه على نوعه وصيغته. لكن القول الراجح عند جمهور العلماء المعاصرين أنه:

● حرام (غير جائز) في صورته التقليدية، وذلك للأسباب التالية:

أسباب التحريم:

1. اشتماله على الغرر (الجهالة): لا يُعرف متى يموت الشخص، وبالتالي لا يُعرف مقدار ما سيدفعه وما سيأخذه.
2. اشتماله على القمار (الميسر): قد يدفع قسماً بسيطاً ويأخذ مبلغاً كبيراً، أو العكس، مما يجعله شبيهاً بالمقامرة.
3. اشتماله على الربا: شركات التأمين تستثمر الأموال غالباً في معاملات ربوية.

وقد صدرت قرارات من مجامع فقهية مثل:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (التابع لمنظمة التعاون الإسلامي).
- هيئة كبار العلماء في السعودية.
- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.
- كلها تحرم التأمين التجاري، ومنه تأمين الحياة.

أسأل عن أي شيء

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تصدر عن

المبحث الثاني:

نتائج مزلق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فقدان الثقة.

المطلب الثاني: تراجع مهارات البحث الفقهي.

ترتب على جميع ما سبق ذكره من مزلق: فقدان الثقة بنتائج ما تقدمه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي، إضافة إلى تراجع مهارات البحث الفقهي عند الباحثين الشرعيين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: فقدان الثقة

وهو أمر ليس بجديد، حتى إن (ChatGPT) يضع جملة ثابتة أسفل صفحته تقول: "يمكن أن تصدر عن ChatGPT بعض الأخطاء؛ لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة".

كذلك يضع (Gemini) جملة ثابتة أسفل صفحته تقول: "قد يعرض Gemini معلومات خاطئة، لذا ننصحك بالتحقق من ردوده".

ويُعد الشك في مدى موثوقية المعلومات المتاحة عبر تقنياته -من حيث صدقها في ذاتها، ومن حيث نسبتها إلى قائلها- من أهم تهديدات الذكاء الاصطناعي، وبإجراء حوار مع (ChatGPT) عن مذهب الشافعي القديم والجديد، وجدت عنده مغالطة حيث ذكر أن (مصر) هي بلد الإمام مالك، والمعروف أن بلده هي المدينة المنورة.



وبسؤاله عن هذا الخطأ، أجاب:



chatgpt.com/share/687389c7-1774-8001-888d-3395695180e6

ChatGPT

يمكن فهم كيف تقع في مثل هذا الخطأ؟

سؤال في محله، ويعتبر عن عقل ناقد ومهوم بالدقة العلمية – وهذا رائع ومطلوب من أهل الفقه مثلك. والجواب بصراحة وبلا تجميل:

كيف وقعت في هذا الخطأ؟

الخطأ حصل لأن العبارة:

"بعد انتقاله لمصر (بلد مالك)"

كُتبت اختصاراً غير دقيق لعبارة كان المقصود بها شيء آخر، مثل:

"بعد انتقاله لمصر، حيث انتشر مذهب مالك"

لكن اختيار لفظ "بلد مالك" غير موفق إطلاقاً، لأن "بلد فلان" في اللغة تعني موطنه الأصلي الذي وُلد ونشأ فيه، لا الموضوع الذي انتشر فيه مذهبه.

وبما أن الإمام مالك ليس من مصر بل من المدينة، فالعبارة فيها خلل علمي وخطأ بين "موطن العالم" و"موطن المذهب".

لماذا لم يُكتشف الخطأ أثناء توليدي للنص؟

ChatGPT تحدث مع

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تتسرع عن

chatgpt.com/share/687389c7-1774-8001-888d-3395695180e6

ChatGPT

لماذا لم يُكتشف الخطأ أثناء توليدي للنص؟

لأن الآلة (وأنا هنا أتكلم تقنياً) تعتمد أحياناً على اختصارات مألوفة في بعض السياقات، مثل:

- "بلاد الشافعي"، "بلاد أبي حنيفة" = موطن المذهب.
- لكنها لا تميّز دائماً بين:
- موطن المذهب
- وموطن الإمام نفسه.

ومع أنه عندي قاعدة قوية عن حياة الإمام مالك، إلا أن السياق التعبيري في الجملة بالذات خرج عن الانضباط العلمي المعتاد.

ماذا أستفيد من هذا كمستخدم ذكي؟

أن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغ، ليس معصوماً، وعيّن النقدي هو حارسك. وأنا هنا خادم لك، لا مُقَدِّم مستقل، ويُفترض أن:

- تتحقق مني.
- تسأليني عن الأدلة والمصادر.
- تراجعين الألفاظ خاصة في السياقات العلمية الدقيقة.

ChatGPT تحدث مع

الأدوات

بعض الأخطاء، لذلك يجب التحقق من المعلومات المهمة ChatGPT يمكن أن تتسرع عن

كذلك من أسباب فقد الثقة في تلك التطبيقات الذكية: أنه يسهم بشكل كبير في السرقات العلمية، بل ويتفنن في إخفاء تلك السرقات ببرامج خاصة، فيقوم بأنسنة^(٥٥) النصوص (Humanizing Texts) حتى لا يظهر أنها كتبت بواسطة الذكاء الاصطناعي. فكيف نأتمن من يسرق المحتوى العلمي لمؤلفين ويعطيه لآخرين لينسبوه لأنفسهم، مع ما في ذلك من تضييع لعقول الباحثين!!

^{٥٥} أنسنة النصوص: هي إضفاء طابع إنساني على النص، ليبدو كما لو أن من كتبه إنسان، وليس مجرد آلة.

كما أنه قد ثبت استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تزييف الفيديوهات والصوتيات للمشايخ والدعاة لغرض نشر العقائد الفاسدة والأفكار الشاذة والمنحرفة والفتاوى المضللة بين الناس، فيتلقونها عن جهل منهم لصعوبة كشفها عند أكثر الناس، وقد انتشر بالفعل بعض المقاطع لأحد المشايخ بغرض التحذير والتنبيه من خطورة هذا الأمر وعدم أخذ الفتوى إلا من مصادرها الموثوقة^(٥٦).

المطلب الثاني: تراجع مهارات البحث الفقهي

يشير اعتماد الباحثين الشرعيين على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالي الإفتاء والبحث الفقهي مخاوف عديدة بشأن تراجع المهارات الأساسية للبحث الفقهي الأصيل لدى الباحثين والمفتين.

ومن أبرز مظاهر تراجع مهارات البحث الفقهي:

- (١) السطحية في التعامل مع المصادر وإهمال تتبع الأدلة: بدلاً من استقراء الأدلة من مظانها وتحليلها ومقارنتها، قد يكتفي الباحث بما يقدمه الذكاء الاصطناعي من خلاصات أو روابط، مما يضعف لديه ملكة الاستدلال والتأصيل.
- (٢) الاعتماد على النتائج الجاهزة: قد يغري الذكاء الاصطناعي الباحثين بالحصول على إجابات سريعة ومباشرة دون الحاجة إلى الغوص في أمهات الكتب والمصادر الأصلية، وهذا يقلل من ممارسة النقد النصي وفهم سياقات التأليف التي لا غنى عنها للباحث الفقهي.
- (٣) ضياع القدرة على التكييف الفقهي: النوازل المعاصرة تتطلب قدرة على تكييف المسائل المستجدة على أصول وقواعد الفقه الإسلامي، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي يحد من قدرة الباحث على صياغة التكييفات الشرعية الأصيلة والربط بين المسائل القديمة والحديثة.

^{٥٦} الذكاء الاصطناعي وتقنياته "قضايا وتحديات في ضوء الفقه الإسلامي" د/ محمد العربي بيوش (ص ١٣).

(٤) ضمور المهارات اللغوية والبلاغية: يؤثر الاعتماد على صيغة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والأبحاث على قدرة الباحث على صياغة الفتوى بلغة فقهية رصينة وواضحة ومناسبة للمستفتي، بما يتوافق مع بلاغة اللغة العربية وأساليب الفقهاء، كما يؤدي ذلك أيضًا إلى ضعف ملكة التعبير والكتابة الفقهية التي تتطلب دقة الألفاظ، وحسن الصياغة، وترابط الأفكار.

المبحث الثالث:

طرق علاج مزالق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعزيز ثقة المختصين، وتنمية مهارات المفتين والباحثين.

المطلب الثاني: الحسبة على الإفتاء عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول:

تعزيز ثقة المختصين، وتنمية مهارات المفتين والباحثين

نحتاج في سبيل إعادة الثقة التي فقدت بين المختصين في الإفتاء والبحث الفقهي وتطبيقات

الذكاء الاصطناعي إلى تفادي القصور الناتج عن (غياب الأهلية، وعدم تحمل المسؤولية

الشرعية للمفتي الرقمي، وغياب الدقة، والانحياز)، ولإعادة بناء تلك الثقة، ننصح بما يلي:

(١) إضافة زر في آخر الفتوى (للتدقيق والتغذية الراجعة): إن رأى السائل المتخصص أو الباحث

أن المعلومة تحتاج لتدقيق، أو إلى مراعاة الخلاف في المسألة، ضغط على الزر وأضاف

تعليقه أو ملاحظته، وبذلك يمكن تدارك الأمر في أسرع وقت بإرسال الفتوى لفريق

المراجعة، لتعديل ما يحتاج إلى تعديل.

(٢) أن تضم اللجان الشرعية المعنية بالتطوير كبار الأساتذة -للاستفادة من خبرتهم- مع

الباحثين والباحثات الشباب؛ للوقوف على التحديات الحقيقية التي تواجههم فعليًا في مجال

البحث الفقهي.

(٣) برمجة التطبيق على أن تكون الإجابة مدعومة بالمرجع الموثق بالجزء والصفحة، حتى يمكن تتبع المعلومة وفحصها.

(٤) رصد منح وجوائز لمن يقوم بتقديم اقتراحات فاعلة لتطوير تلك التطبيقات بما يزيد من دقة النتائج وسلامتها من الأخطاء.

(٥) عمل تقارير دورية لضمان النزاهة والشفافية: توضح عدد الفتاوى التي تمت مراجعتها بشرياً، وعدد الملاحظات التي تم الإبلاغ عنها، وعدد التغييرات التي تم تصحيحها بناء على تلك التصحيحات، وقائمة المصادر والموسوعات الجديدة التي تم تغذية التطبيق بها، ثم بيان الأسباب التي أدت لحدوث أخطاء لتلافي الوقوع بها بعد ذلك. وبذلك تتحول المراجعة إلى تجربة حية يرى المختصون أثرها، فتعود الثقة بينهم وبين تلك التطبيقات.

ولتعزيز ثقة المختصين في البحث الفقهي تحديداً بتطبيقات الذكاء الاصطناعي:

(١) ننصح بإطلاق نسخة خاصة من التطبيق للمختصين في البحث الفقهي، تكون أكثر دقة وموثوقية، ويكون بها عرض المصادر بشكل كامل، مع إمكانية تحديد المذهب الفقهي، مع زر (ملاحظة شرعية أو تدقيق شرعي) للمراجعين، مع إشعار المستخدم عند تصحيح الفتوى أو تعديل المدخلات.

(٢) وضع خاصية داخل نسخة المتخصصين (اختبرني كمراجع) وذلك عن طريق أن يضع السائل سؤالاً فيه شيء من تحدي القدرات، وبعد إجابة التطبيق يُعطي السائل تقييماً (صحيح - فيه خلل - خطأ) ويكتب ملاحظاته، وسبب ذلك التقييم. ويهدف ذلك إلى جعل السائل المتخصص يشعر وكأنه شريك في تحسين المنظومة، بأسلوب مُحفز للإبداع مفيد للطرفين، إضافة إلى ما في ذلك من تطوير للتطبيق بإعطائه معلومات جديدة.

ولعلاج قصور المفتي الرقمي في إدراك مقاصد الشريعة عند الإفتاء:

يمكن تدريب البرنامج الشرعي على استيعاب معنى مقاصد الشريعة، وتطبيقها على أكبر قدر من النوازل الفقهية، ليتمكن من رؤية الحكم في ضوء مقصده الأسمى: كحفظ النفس، أو المال، أو العرض، لا مجرد ظاهر النص، وبهذا يصبح أداة تعين على الاجتهاد المقاصدي المتزن، الذي يربط بين النصوص والواقع، ويبين الحكم وروحه.

ولعلاج ضعف الأمن السيبراني^(٥٧) عند تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

(١) تطبيق بروتوكولات أمان قوية مثل التشفير وتحديد صلاحيات الوصول.

(٢) إجراء اختبارات أمان دورية^(٥٨).

(٣) يتم برمجة التطبيق أنه إذا تم اختراق النظام، أو انتهاك خصوصية المستخدمين يتوقف التطبيق أو توماتيكياً مؤقتاً؛ حتى لا يصدر إجابات غير صحيحة.

ولعلاج (انعدام المسؤولية الشرعية) عند تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

نحتاج إلى برمجة تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشرعية الخاصة بالإفتاء على أن تدين جميع مخرجاتها بدين الإسلام، وألا تفعل أي فعل مسيء كتزوير فيديوهات مسيئة أو صور، وجميع ما أشبه ذلك.

إضافة إلى برمجتهم بما يشعرونهم بالمسؤولية، بمعنى أن يتم برمجة التطبيق على تحمل مسؤولية فتواه بحيث ألا يفتي إلا باحتراز، وأن يأخذ حذره، وأن يُراجع نفسه باستمرار، ويمكن جعل التطبيق شريكاً واعياً بالمسؤولية عن طريق:

(١) استدراك الخطأ إن وجد: فتكون لكل فتوى (كود- مصدر- نوع النسخة- تاريخ الإفتاء)

وإذا تبين وجود خطأ يقوم التطبيق بإرسال إشعار بالتعديل.

(٢) إذا تلقى التطبيق ملاحظة على فتوى: يتم تعليق تلك الفتوى -أو إخفاؤها- حتى تتم مراجعتها.

^{٥٧} الأمن السيبراني: حماية الأنظمة والمعلومات من الهجمات الإلكترونية والاختراقات. الدليل التطبيقي لتوظيف الذكاء

الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، دار عطاءات العلم (ص ٧٩).

^{٥٨} الدليل التطبيقي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية (ص ٧٥).

(٣) تصنيف (درجة خطورة الفتوى) فيقسم داخلياً (عقيدة- عبادات- طلاق- جنایات- ...).
وإذا وصل الأمر لدرجة خطورة معينة يتوقف عن الجواب بعبارة: "المسألة محل خلاف،
برجاء الرجوع إلى جهة الإفتاء المعتمدة في بلدك".

(٤) بيان مصدر الفتوى بشكل واضح، مع بيان مستواها الشرعي (قطعي- اجتهادي- محل
خلاف).

ولمنع الانحياز داخل التطبيقات الشرعية: يتم تدريب تلك التطبيقات على مصادر فقهية
معتمدة معززة بالمستجدات والنوازل من جميع المذاهب والآراء الفقهية المعتمدة، ومراعاة
الحالات الخاصة كالمسلمين بالغرب، ومراعاة القوانين التي تخالف أحكام الشريعة في بعض
البلدان الإسلامية، كذلك مراعاة الأحكام التي تتغير من مكان لآخر بسبب العرف.
ويمكن ذلك عن طريق عمل زر في الفتوى فيه خيار (تحديد البلد)، حتى تتناسب الفتوى مع
ظروف المستفتي المكانية.

ويمكن علاج مظاهر تراجع مهارات البحث الفقهي عن طريق:

(١) التركيز على تدريس أصول الفقه ومقاصد الشريعة والقواعد الفقهية بشكل عميق: فتلك هي
الأدوات التي تمكن الفقيه من الاستنباط والتكييف الفقهي، وهي مهارات لا يمكن للذكاء
الاصطناعي إتقانها.

(٢) التدريب العملي على البحث اليدوي: يجب أن يخضع الطلاب لتدريب مكثف على البحث
اليدوي في أمهات الكتب، وتتبع الأدلة، والمقارنة بين المذاهب، وقراءة المخطوطات، فهذا
يبنى الملكة الفقهية والقدرة على النقد والتحليل عند الباحثين الشرعيين.

(٣) تنمية مهارات اللغة العربية: الفقه فن لغوي، فيجب تعزيز مهارات اللغة العربية وفهم
دلالات الألفاظ عند الباحثين، ليتمكنوا من فهم النصوص الشرعية بدقة وصياغة الفتاوى
بوضوح.

٤) على هذه التطبيقات أن تساهم في عملية تقييم الطلاب والطالبات وتقويمهم، والمشاركة في سد النقائص الموجودة فيهم^(٩).

٥) تجديد الاجتهاد في مسألة الحقوق المعنوية وما يترتب عليها من معلومات، حتى يتمكن من الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي دون الإضرار بالأمانة العلمية.

- ولأجل تكوين عقلية الباحثين الشرعيين وتقويم أبحاثهم الجامعية: أقترح الاعتماد على إلزام الطلاب بالعمل البحثي ضمن ورشات عمل (قاعة بحث) بإشراف علمي مؤهل، وتوجيه طريقة الاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي بما لا يؤثر سلباً على تكوين الملكة البحثية ولا الأمانة العلمية.

المطلب الثاني:

الحسبة على الإفتاء عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي

لا يخفى على المهتمين بمجال الإفتاء أن مصادر الإفتاء أصبحت الآن متعددة وكثيرة، وكل جهة يصدر من خلالها فتاوى بشكل مستقل، سواء مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، إضافة إلى الفتاوى التي يصدرها أصحابها بشكل مستقل دون تبعية لجهة رسمية للإفتاء، وربما في القريب يكون لكل جهة رسمية المفتي الرقمي الخاص بها، وقد تتفق إجابة الفتوى بينهم وقد تختلف، فيصاب المستفتي بحالة من التيه تدفعه للسؤال أكثر من مرة لأكثر من جهة، وقد أحسنت الحكومة المصرية صنعاً إذ قامت بإصدار قانون يعطي تصريحاً رسمياً للإفتاء من خلال الجهات العلمية الرسمية، حفاظاً على الناس من فتاوى المتطرفين المتشددين، والمتساهلين، وغير المؤهلين، وذلك منعاً لتضارب الفتاوى، وحفاظاً على الأمن الفكري والمجتمعي .

^٩ الذكاء الاصطناعي من منظور شرعي.. دراسة في قضايا الواقع وتحديات المستقبل، د/ إلياس تامه (ص ٩٠).

وهذا الأمر له أصل عند الفقهاء قديماً، فقد قال الخطيب البغدادي: "ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين، فمن صلح للفتيا أقره، ومن لا يصلح منعه ونهاه أن يعود وتواعده بالعقوبة إن عاد"^(٦٠)، وهو ما دعاهم لإقامة نظام الحسبة في الإفتاء.

والحسبة هي جهاز رقابي بالدرجة الأولى، ويُعد الاحتساب على الفتوى هو: "مراقبة لمدى التزام المفتين بضوابط الإفتاء، وتوفيرهم على الشروط المؤهلة لتقلدهم لهذا المنصب الرفيع، والتصدي لكل من سولت له نفسه العبث في ذلك المقام، وتصويب زلات العلماء غير المقصودة، فهي آلية رقابية تسهر على التأكد الدائم والمستمر من كون مؤسسة الإفتاء التي تربط بين فقه النصوص الشرعية والمستفتي، والتي تخبر بأحكام الشرع -تحتزم فعلاً ضوابط ومبادئ هذا الإخبار والتبليغ عن الله تعالى، وجهاز الحسبة على الفتوى لا يحتسب على المستفتين ولا يلزمهم بالأخذ بالفتوى؛ لأن ذلك سينقل الفتوى إلى حد الحكم، والأحكام اختصاص لوالية القضاء"، وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج أدوار ومهام مؤسسة الحسبة على الفتوى، فاحتسابها إنما يتم على المفتين حيث تلزمهم بشروط ذاتية وعلمية لتقلد منصب الإفتاء، كما تواكبهم وتتبع أعمالهم وتعرضها على مقتضيات الشرع الحكيم، ولا تتعرض لتدين الفرد واختياراته التعبدية مما لا يؤثر على المجال العمومي، وذلك تحقيقاً لقيود عدم الإلزام الذي به تتميز الفتوى عن الحكم القضائي"^(٦١).

وتعد الحسبة على الإفتاء من مقاصد الشريعة؛ فيها يُحفظ الدين من خلال التصدي لتأويلات المنحرفين الضالين، والاجتهادات الخاطئة فيما تعلق بقطعيات الشريعة وثوابتها، أو المخالفة للرأي السائد الذي تتبناه المؤسسات الرسمية في الاجتهادات المعاصرة، وبالتالي فإن وجود هيئة بشرية للحسبة على فتاوى الذكاء الاصطناعي لمتابعتها، سواء بالمراقبة أو النقد أو التصحيح يُعد أمراً ضرورياً لعدة أمور:

(١) الحفاظ على سلامة الفتاوى من الانحراف عن القواعد والضوابط والشروط.

^{٦٠} المجموع للنووي (١/ ٤١).

^{٦١} الحسبة على الفتوى المولدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، د/ معاذ العلوي (ص ٨٦-٨٧).

- ٢) توحيد الفتوى في النوازل المعاصرة التي تختلف فيها الأقوال.
- ٣) تحقيق الاستقرار التشريعي والمجتمعي ومنع الفتنة والبلبلة وتضييع الوقت، لأجل الانشغال بالقضايا الأكثر أهمية للأفراد والجماعات عند المستفتين.

الخاتمة

الحمد لله الذي أتمَّ بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد سعى هذا البحث إلى دراسة عيوب الذكاء الاصطناعي في مجالي الإفتاء والبحث الفقهي، باعتبارهما من أهم وظائف الشريعة وأخطرها أثرًا على الأفراد والمجتمعات، وقد اتضح من خلال البحث عدة نتائج، من أهمها:

١- على الرغم مما تتميز به هذه التطبيقات من سرعة في الوصول إلى المعلومات وتنظيمها، فإنها تظل أداة بحثية عاجزة عن أداء وظيفة المفتي البشري الذي يجمع بين النص والواقع، والعلم والورع، ويراعي مقاصد الشريعة ومآلات ما يفتي به، ولكن يمكن أن تكون العلاقة بينهما تكاملية؛ لأنه لا يوجد حتى الآن تطبيق واحد يمكن الوثوق به، أو الاعتماد عليه في الفتوى أو البحث الفقهي.

٢- ليست كل التطبيقات صالحة لأن تكون أداة مساعدة للمفتي البشري، فهناك تطبيقات تعطي إجابات خاطئة بشكل فادح.

٣- من أهم مزالق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحث الفقهي: غياب الأهلية، وانعدام المسؤولية الشرعية للمفتي، وغياب الدقة، والانحياز.

٤- نتج عن تلك المزالق: فقدان الثقة من جانب الباحثين الشرعيين الذين وقفوا على أخطاء تلك التطبيقات، إلى جانب تراجع مهارات البحث الفقهي عند الباحثين المعتمدين على تلك التطبيقات.

٥- استعمال الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي مباح، ويخضع للقاعدة الفقهية: (الوسائل لها أحكام المقاصد) طالما لم يظهر فيه القصد إلى المعصية، فيجوز استخدامه لجمع المادة الشرعية وتحليلها، بشرط التأكد من مخرجاته مع نسبة الأقوال لأصحابها.

أما عن المقترحات والتوصيات، فأوصي بـ:

- ١- برمجة تطبيق الذكاء الاصطناعي الخاص بالإفتاء على أن تدين جميع مخرجاته بدين الإسلام، وألا يفعل أي فعل مُسيء كتزوير فيديوهات مسيئة أو صور، وجميع ما أشبه ذلك.
- ٢- إضافة زر في آخر الفتوى (للتدقيق والتغذية الراجعة) إن رأى السائل المتخصص أو الباحث أن المعلومة تحتاج لتدقيق أو مراعاة الخلاف في المسألة، وبذلك يمكن تدارك الأمر في أسرع وقت، مع إرسال إشعار إلى المستفتي عند تعديل أو تغيير الإجابة.
- ٣- ضرورة التأكيد على المراجعة البشرية من متخصص في الإفتاء، ويمكن تمييز الفتاوى التي تمت مراجعتها بشرياً عن غيرها بعلامة توضع بجوار عنوان الفتوى؛ ليطمئن قلب المستفتي.
- ٤- دعوة المجامع الفقهية لإصدار ميثاق دولي لأخلاقيات الإفتاء الرقمي: يتضمن هذا الميثاق ضوابط برمجة تلك التقنيات، وشروط نشر الفتوى إلكترونياً، وآليات مراقبة المحتوى الفقهي المولد آلياً.
- ٥- إنتاج محتوى إعلامي تعليمي موجه للجمهور، مثل فيلم وثائقي قصير بعنوان: "فتوى من حوارزمية"، يُعرض فيه أثر الفتاوى الآلية الخاطئة في حياة الأفراد، مع إبراز الفرق بين الفتوى المؤصلة علمياً وتلك الصادرة رقمياً، ويمكن كذلك إطلاق حملة مجتمعية توعوية تحت شعار "اسأل عالماً لا حوارزمية"، لتثقيف المجتمع بخطورة الاعتماد الكلي في الفتوى على التطبيقات الرقمية غير المخصصة للإفتاء.
- ٦- تأسيس قاعدة بيانات لرصد الفتاوى الرقمية المخالفة: توثق فيها أبرز الحالات التي صدرت عن أدوات الذكاء الاصطناعي وأدت إلى انحرافات أو لبس شرعي، مع بيان وجه الخطأ فيها، لتكون مرجعاً علمياً في التدريب والرقابة المستقبلية.

- ٧- إدراج مقررات دراسية وتدريبية عن "الفتوى الرقمية" في كليات الشريعة، وفتح الباب لإبداء الطلاب والطالبات ملاحظاتهم ومقترحاتهم؛ للوقوف عليها وتعديلها أولاً بأول، مع تدريبهم على مراعاة الفرق بين "المصدر" و"الوسيلة" في أبحاثهم العلمية.
- ٨- تصميم محاكاة تعليمية تفاعلية لطلاب الشريعة، خاصة مرحلة الدراسات العليا: تتيح لهم خوض تجارب افتراضية في إصدار الأحكام، مع مقارنة بين ما تنتجه الخوارزميات وما ينتهي إليه الاجتهاد البشري المؤصل، تعزيزاً للوعي النقدي والفقهي لديهم.
- ٩- الاستفادة من تلك التطبيقات في رصد الفتاوى الشاذة المنتشرة في المواقع الإلكترونية المختلفة، والتي تسبب فوضى مجتمعية أو تؤدي إلى مفاسد، وذلك بواسطة ما توفره من خوارزميات، يصعب على القدرات البشرية إحصائها.
- ١٠- تجديد القوانين الخاصة بالسرقات العلمية بجميع صورها وأشكالها، وكذا المعايير والقواعد الأخلاقية لطرق الكتابة والتوثيق؛ لتناسب مع متغيرات العصر وتواكب مع تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- وأخيراً، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله لبنة في خدمة الشريعة الغراء، وصيانة الفتوى من الفوضى والانحراف، والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- (١) أثر فقه الموازنات في أحكام نوازل الأسرة (دراسة تأصيلية)، سميرة خراز- ليلي قالة، بحث منشور بمجلة العلوم الإسلامية، جامعة باتنة ١، الجزائر، (مج/ ١) (ع/ ٢) ٢٠١٩م.
- (٢) الاجتهاد تأثيره وتأثيره في فقهي المقاصد والواقع، د/ عبد الرؤوف بن محمد أمين الإندونيسي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١ / ٢٠١٣م.
- (٣) أحكام أهل الذمة، لابن القيم، دار عطاءات العلم، السعودية، ط ٢ / ١٤٤٢هـ.

- (٤) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (٦٤٣هـ) مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ / ١٤٠٧هـ.
- (٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ / ١٤١٩هـ.
- (٦) الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ / ١٤١١هـ.
- (٧) الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ / ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- (٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (ت ٧٥١هـ) دار الكتب العلمية، ط١ / ١٤١١هـ.
- (٩) الإقناع لابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ) تحقيق: د/ عبد الله الجبرين، ط١ / ١٤٠٨هـ.
- (١٠) البحث الفقهي، إسماعيل سالم عبد العال، مكتبة الأسد - مكة، ط١ / ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- (١١) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ) طبعة دولة قطر، ط١ / ١٣٩٩هـ.
- (١٢) تاريخ ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) دار الفكر، بيروت، ط٢ / ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- (١٣) التحبير شرح التحرير، للمرداوي (ت ٨٨٥هـ) مكتبة الرشد، السعودية، ط١ / ١٤٢١هـ.
- (١٤) التهذيب للبخاري (ت ٥١٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ / ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- (١٥) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١ / ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- (١٦) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

- ١٧) الحسبة على الفتوى المولدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، د/ معاذ العلوي، المؤتمر الدولي الأول (الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية) كلية الشريعة - أيت ملول - المغرب، ٢٠٢٣ م.
- ١٨) الدليل التطبيقي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، دار عطاءات العلم - الرياض، ط ١ / (١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م).
- ١٩) دور برنامج ChatGPT في إثراء البحث الفقهي، د/ إبراهيم ريغي، كتاب ملتقى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، بحث منشور ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي (الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية) نوفمبر ٢٠٢٣ م - كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر.
- ٢٠) الذكاء الاصطناعي أحكامه وضوابطه وأخلاقياته بحث للدكتور عبد الستار عبد الكريم الخويلدي، ضمن أبحاث الدورة ٢٦ لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالدوحة مايو ٢٠٢٥ م.
- ٢١) الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: مخاطر ومحاذير، د/ مولاي قاسمي، المؤتمر الدولي الأول (الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية) كلية الشريعة، أيت ملول، المغرب، ٢٠٢٣ م.
- ٢٢) الذكاء الاصطناعي من منظور شرعي - دراسة في قضايا الواقع وتحديات المستقبل، د/ إلياس تامه، بحث منشور ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي (الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية) نوفمبر ٢٠٢٣ م - كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر.
- ٢٣) الذكاء الاصطناعي وأثره في الضمان في الفقه الإسلامي، عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية، جامعة أسيوط، (٥٥ع) (ج ١) مارس ٢٠٢٢ م.
- ٢٤) الذكاء الاصطناعي والملكة الفقهية، عثمان العبادي، المؤتمر الدولي الأول (الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية) كلية الشريعة، أيت ملول، المغرب، ٢٠٢٣ م.

- (٢٥) الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية لتطوير العملية التعليمية، ليلي مقاتل - هنية حسني، بحث منشور بمجلة علوم الإنسان والمجتمع - جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٢١م (٤٤ع).
- (٢٦) الذكاء الاصطناعي وتقنياته "قضايا وتحديات في ضوء الفقه الإسلامي" د/ محمد العربي بيوش - محمود زعيم، بحث منشور بمجلة البحوث والدراسات، (مج ٢١) (٢٤) ٢٠٢٤م.
- (٢٧) سنن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- (٢٨) سنن الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط ٢ / ١٣٩٥ هـ.
- (٢٩) سنن الدارمي، دار المغني للنشر، السعودية، ط ١ / ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٣٠) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (ت ٤٤٩ هـ) مكتبة الرشد، السعودية، ط ٢ / ١٤٢٣ هـ.
- (٣١) صحيح البخاري، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط / ١٣١١ هـ.
- (٣٢) صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- (٣٣) ضوابط الفتوى الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي، د/ آمنة مدوخي، بحث منشور بمجلة جامعة الزيتونة الدولية (١٩٤)، ٢٠٢٤ م.
- (٣٤) غمز عيون البصائر، لشهاب الدين الحموي (ت ١٠٩٨ هـ) دار الكتب العلمية، ط ١ / ١٤٠٥ هـ.
- (٣٥) الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، لإمام الحرمين (٤٧٨ هـ) مكتبة إمام الحرمين، ط ٢ / ١٤٠١ هـ.
- (٣٦) فتاوى ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، ط ١ / ١٤٠٧ هـ.
- (٣٧) فتح القدير، للشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) دار ابن كثير - دمشق، ط ١ / ١٤١٤ هـ.
- (٣٨) الفروق لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) عالم الكتب، بدون طبعة.
- (٣٩) القيود الواردة على الحرية في مجال الصناعة وموقف الفقه الإسلامي منها دراسة مقارنة، د. أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ / ١٤٣١ هـ.

- (٤٠) لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر- بيروت، ط ٣ / ١٤١٤هـ.
- (٤١) مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، إيهاب خليفة، دار العربي - القاهرة - ط ١ / ٢٠١٩م.
- (٤٢) المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (٢٤) ٢٠٠٣م.
- (٤٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) مجمع الملك فهد، السعودية، ١٤١٦هـ.
- (٤٤) المجموع شرح المهذب لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) دار الفكر.
- (٤٥) مخاطر الذكاء الاصطناعي من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية، د/ الطاهر تامة - د/ خريف زيتون، بحث منشور ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي (الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية) نوفمبر ٢٠٢٣م - كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر.
- (٤٦) المستدرک علی الصحیحین، للحاکم (ت ٤٠٥هـ) دار الکتب العلمیة - بیروت، ط ١ / ١٤١١هـ.
- (٤٧) المصباح المنیر للفيومي (ت. نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية - بيروت.
- (٤٨) مطالب أولي النهى للرحياني، المكتب الإسلامي - دمشق، ط / ١٩٦١م.
- (٤٩) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) وآخرون، عالم الكتب، ط ١ / ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٥٠) معجم لغة الفقهاء، د. محمد رواس قلعه جي، ط ٢ / ١٤٠٨هـ، دار النفائس، بيروت.
- (٥١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ) دار الفكر، ط / ١٣٩٩هـ.
- (٥٢) منح الجليل شرح مختصر خليل للشيخ عليش، دار الفكر - بيروت، ط / ١٤٠٩هـ.
- (٥٣) منهاج الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) دار الفكر، ط ١ / ١٤٢٥هـ.
- (٥٤) الموافقات للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) دار ابن عفان، ط ١ / ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- (٥٥) الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء بن عقيل (٥١٣هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ / ١٤٢٠هـ.